## محضر الجلسة رقم 581

**التاريخ:** الثلاثاء 14 ذو الحجة 1428 (25 دجنبر 2007).

**الرئاسة:** المستشار السيد أحمد الشرقاوي، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

**التوقيت:** ثلاث ساعات وخمس دقائق، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والثلاثين بعد الزوال.

**جدول الأعمال:** منافشة الأسئلة الشفوية.

---

**السيد علي سالم الشكاف، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة والسيد الوزير المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل ذلك أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات، تفضل السيد الأمين.

**المستشار السيد أحمد حاجي، أمين المجلس:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

المراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين للاعلان عنها، توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمشروعي قانونين التاليين:

أولا: مشروع قانون رقم 37.07 يوافق بموجبه من حيث المبدأ، على تصديق الاتفاق للتعاون الموقع بجنيف في 20 يوليوز 2007 بين حكومة المملكة المغربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ثانيا: مشروع قانون رقم 36.07 يوافق بموجبه من حيث المبدأ، على تصديق الاتفاقية الموقعة بكييف في 13 يوليوز 2007 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة أوكرانيا، لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.

كذلك توصلت رئاسة المجلس برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، موضوع جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 25 دجنبر 2007، هذا نص الرسالة:

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، يشرفني أن أبلغكم بأن السيد كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي، ستجيب عن السؤال الشفهي الوحيد الموجه إلى السيدة وزيرة الثقافة، حول ما آلت إليه دور الثقافة والمعاهد المسرحية والموسيقية بالمغرب، المدرج في جدول الأعمال في جلسة يوم الثلاثاء 25 دجنبر 2007.

تفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير.

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إمضاء: محمد سعد العلمي.

رسالة أخرى من طرف السيد الوزير المكلف العلاقات مع البرلمان، جلسة الأسئلة الشفهية يوم الثلاثاء 25 دجنبر2007:

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

وبعد، علاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، ونظرا للالتزامات الطارئة التي تستدعي حضوره في الأنشطة الملكية، يشرفني أن أبلغكم طلب السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية بتأجيل تقديم الأسئلة الشفهية الموجهة إليه إلى جلسة أخرى قادمة.

ولأجله، فإني أود أن أبلغكم فإن الحكومة مستعدة للإجابة عن الأسئلة الشفهية الأخرى قد يحل أجل الإجابة عنها خلال جلسة اليوم الثلاثاء 25 دجنبر 2007، وذلك تعويضا منها للأسئلة الشفهية المرغوب تأجيلها.

وتفضلوا بقبول خالص عبارات التقدير.

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إمضاء: محمد سعد العلمي

كذلك توصلت رئاسة المجلس بأسئلة شفهية وكتابية:

عدد الأسئلة الشفهية: 8 أسئلة؛

عدد الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة؛

عدد الأسئلة التي تم سحبها: سؤالان.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الأمين، توصلت الرئاسة بخمس طلبات إحاطة، الإحاطة الأولى لفريق التحالف الاشتراكي، فليتفضل رئيس الفريق.

**المستشار السيد حسان الغزوي:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

طبقا للنظام الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أحيط مجلسنا والرأي العام علما بقضية طارئة في المجال الفلاحي، وتتعلق بارتفاع صاروخي لأثمان الأسمدة، ومباشرة بعد نزول أمطار الخير، استغل الوسطاء إقبال الفلاحين على الحرث والطلب على الأسمدة لرفع ثمنها من 250 درهم على أزيد من 400 درهم.

ومازال الارتفاع مستمرا، وقد يصل الثمن إلى 500 درهم أي بزيادة قدرها 100%، إذا لم تتدخل الحكومة فورا لإيقاف هذا التلاعب وفرض احترام الأثمان الرسمية للأسمدة وباقي المواد مثل الأدوية.

ويرجع هذا التلاعب إلى وجود موزعين فقط معتمدين من طرف الشركة المنتجة، واحد في المنطقة الشمالية الشرقية والآخر في المنطقة الجنوبية، مما يسمح لهم بالاحتكار وفرض الأثمان التي يريدان.

ولسنا بحاجة إلى التأكيد على الأضرار التي يلحقها هذا التلاعب بالفلاح، من حيث ارتفاع تكاليف الإنتاج وما يترتب عن ذلك من نتائج سلبية على الفلاحين والمستهلكين.

ونحن إذ نثير هذا الموضوع، نطلب من الحكومة التدخل بشكل عاجل عبر وسائلها واحترام الأثمان ومعاقبة المتلاعبين.

وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الإحاطة الثانية من طرف الفريق الحركي، تفضل السيد رئيس الفريق.

**المستشار السيد إدريس مرون:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي،

لقد صرح ممثل الحزب الاشتراكي السينغالي المعارض بموقف معادي للوحدة الترابية للمغرب، وذلك أثناء حضوره أشغال المؤتمر الذي عقده أعداء وحدتنا الترابية بتفارتي، بالمنطقة الآمنة في الفترة ما بين 7 و 9 دجنبر الحالي.

نعلم أن الحزب المذكور حزب معارض، وبالتالي فتصريحات مناضليه لا تعبر عن الموقف الرسمي للحكومة السنغالية، ورغم ما طبع تصريح ممثل الحزب الاشتراكي السينغالي من تهور، واتخاذه موقف بعيد عن الحكمة والتبصر، فإن الحكومة المغربية تسرعت في استدعائها للسفير المغربي من السينغال، البلد الشقيق الذي يقف دائما، حكومة وشعبا ورئيسا إلى جانب المغرب.

إن الدعم الدائم للرئيس السينغالي عبدالله واد للمواقف المغربية، وكذا العلاقات التاريخية والحضارية والثقافية، والمصالح السياسية والاقتصادية التي تجمع بين البلدين الشقيقين، المغرب والسينغال، والتي تعززت وتطورت بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

إننا في الفريق الحركي، إذ نستغرب القرار المتسرع للحكومة المغربية في استدعاء السفير المغربي من أكبر حليف لنا في إفريقيا، وأكبر مدافع عن قضيتنا الأولى، قضية وحدتنا الترابية على المستوى الإفريقي والعالمي أيضا، فإننا نحمل الحكومة المغربية كامل المسؤولية، في تداعيات هذا الإجراء الذي تم اتخاذه، وبالطريقة المتسرعة التي اتخذ بها، والتي تبرز عدم الانسجام والتنسيق بين مكونات الحكومة، مما سيأثر لا محالة على علاقة الأخوة والصداقة التي تجمع شعبينا الشقيقين.

وفي هذا الإطار فإننا نطالب السيد الوزير الأول وباقي أعضاء الحكومة، باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة، قصد إعادة جو الثقة المتبادل التي ميزت على الدوام العلاقات المغربية السينغالية، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس.

الإحاطة الثالثة من طرف الفريق الاستقلالي، فليتفضل أحد المستشارين، السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد العزيز العزابي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة.

الأخت المستشارة، إخواني المستشارين.

تتعرض القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود لضربة جديدة، متمثلة في الزيادة في ثمن مادة أساسية في القوت اليومي، الزيت، دون أن تكون هناك مواكبة في الزيادة في الأجور.

فلا يعقل أن تتلقى القدرة الشرائية زيادتين متتاليتين في نفس السنة، دون اكتراث لدخل المواطنين، خصوصا وأن أسعار الزيوت الخام تعرف ارتفاعا متزايدا في السوق الدولي، مما ينذر بزيادة أخرى متوقعة.

وللإشارة، فإن هناك العديد من الشركات تعمل على تزويد السوق المحلي بالزيوت بأسعار حرة، لكون هذه المادة غير مدعمة من قبل الدولة، الشيء الذي يجعل المستهلك يتحمل تابعات تقلبات السوق الدولي.

ونتمنى أن تعجل الحكومة بإحالة مشروع القانون الموجود بالأمانة العامة للحكومة المتعلق بحماية المستهلك، الذي طالما الفريق الاستقلالي يطالب به لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الإحاطة الرابعة من فريق الاتحاد الدستوري، تفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزير،

والسيدات والسادة المستشارين،

في نفس السياق، السيد الرئيس، ففي كل مناسبة وطنية أوعيد ديني تفاجئ الحكومة الشعب المغربي بزيادة في الأسعار، تضرب في الصميم قدرته الشرائية وإثقال كاهله بأعباء جديدة.

فما أن تحمل المواطن أعباء الدخول المدرسي وشهر رمضان المعظم، حتى انهالت عليه الزيادات في الأسعار، وما أن استأنس هذه الزيادات ورفع تحدي عيد الأضحى، حتى وجد المواطن الفقير نفسه مثقلا بزيادة أخرى دون أي إنذار سابق في مادة الزيت، التي تعتبر المادة الأساسية بالنسبة لفقراء هذا البلد.

والغريب هوأن هذه الزيادات تتم أمام صمت الحكومة، فلا تعمل الحكومة على إصدار بلاغ للرأي العام الوطني تبرر فيه هذه الزيادات أو توضح فيه موقفها، بل تترك المواطن الأعزل في مواجهة الارتفاع المهول للأسعار، محروما من أبسط حقوقه، وهو حق الحصول على المعلومة وإخباره بهذه الزيادات الطارئة، متنافية (أي الحكومة) مع التزاماتها السابقة، عند مناقشة قانون المنافسة وتحرير الأسعار، وبتعهداتها عند النقاش الذي دار حول تحرير مادة الزيوت بهدف حماية المستهلك الوطني.

السيد الرئيس،

إننا نحمل المسؤولية للحكومة ولسياستها العامة، فلا طالما تغنت بحماية القدرة الشرائية للمواطن، وهللت بالإجراءات الاجتماعية لفائدة الفقراء والمعوزين، ونحن نقول لها أن السياسة الاجتماعية الحقيقية هي السلم المتحرك للأجور، ثم توجيه الدعم لفائدة الفئات التي تستحقه وإخراج، كما جاء على لسان السيد المستشار من قبلي، قانون يحمي المستهلك المغربي، فهذا المستهلك الذي تعب من كل أشكال الاحتجاج.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الإحاطة الخامسة والأخيرة من طرف فريق التحالف الوطني، تفضل السيد الرئيس.

**المستشار السيد أحمد الكور:**

السيد الرئيس شكرا.

فريق التحالف الوطني كيسحب الإحاطة ديالو، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 19 سؤالا: سؤال واحد منها آني موجه لقطاع الطاقة والمعادن، و18 سؤالا عاديا موجها لقطاعات الطاقة والمعادن، العدل، السياحة والصناعة التقليدية، التربية الوطنية، الصناعة والتجارة، الثقافة، الشؤون الاقتصادية والعامة، كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية وكتابة الدولة المكلفة بالتنمية الترابية.

الأسئلة الآنية: نستهل هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، حول المشاكل التي تشوب عملية الكهربة القروية ببلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: امبارك السباعي، مولاي إدريس العلوي، حسن زهير، محمد برطني، عبد

الصمد عرشان، عبد السلام الودي، المهدي زركو، الحاج الطاهري، محمد تضومانت، عبد الرحيم الكوباني، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

السيد رئيس الفريق يطلب نقطة نظام، تفضل.

**المستشار السيد إدريس مرون:**

السيد الرئيس، بكل صدق احنا كنعيشوا في الفريق ديالنا واحد المجموعة دالمشاكل بخصوص الاسئلة، كيف يمكن أن نقبل 3 ديال التداركات فيما يتعلق بالأسئلة؟

اليوم والبارح تيكون عندك 3، لاغدا كيولي واحد، في العشية كيوليو 2، وفالصباح تيصبح واحد.

راه كيخصنا الحكومة تكون حاضرة، ومنبقاوش نرميو، لأنه شغادي يوقع واحد الوقت، غدي يبقاو البرلمانيون ميجوش في الغرفتين، ميبقاوش يجيوا، لأنهم لما تتكون الأسئلة ديالهم تيوضعوها وتيتسناوها، وتيجيوا وتتقول للسيد آجي، ومنين تيجي كتقولو سمحي لي راه السؤال ديالك كان البارح راه مبقاش اليوم، وكان ول البارح ومبقاش اليوم، هذا ماشي عمل.

يجب أن نجد الصيغة الملائمة حتى نحترم الجميع، هذه مؤسسة دستورية، كاين سيدنا بوحده فوق منها، الوزراء اللي تيكونو كاينين هنا وعندهم التزام آخر من غير جلالة الملك، يجب أن يكونوا هنا أولا، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس، تفضل السيد المستشار.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة.

الأخوات المستشارات،

إخواني المستشارين المحترمين.

يعد برنامج كهربة العالم القروي من بين أهم المشاريع الوطنية الكبرى التي عرفها المغرب في العقود الأخيرة، وقد أعطى هذا البرنامج دفعة جديدة للتنمية المحلية والتنمية القروية بالخصوص.

غير أن هذا البرنامج لم ينجو من المشاكل والاختلالات، منها ما يتعلق بحرمان عدة جماعات من الربط بالشبكة الكهربائية القروية الوطنية، بل أحيانا نجد أجزاء من الجماعات الواحدة قد استفادت من هذه العملية، فيما تبقى جزء آخر بدون ذلك.

ومنها ما يتعلق بغياب المتابعة والصيانة للتجهيزات الكهربائية، فعدد من الجماعات والدواوير بقرى مختلفة تعرف انقطاعات مفاجئة للكهرباء، وهذا يرجع بالأساس إلى قلة الموارد البشرية العاملة في القطاع، خاصة فئة التقنيين الموكل لهم التنقل بين مختلف المناطق قصد مراقبة مدى سلامة واشتغال التيار الكهربائي.

وهناك مشاكل أخرى تتعلق بمسألة استخلاص الفاتورات، وهذا جانب آخر تيتخبطوا فيه الناس ديالو البادية.

لذا نسألكم السيد الوزيرة، عن الإجراءات والتدابير التي تنوون اتخاذها من أجل حل المشاكل التي استعرضناها في سؤالنا؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، للاجابة على السؤال.

**السيدة أمينة بنخضرة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:**

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما تعلمون فإن برنامج الكهربة القروية الشمولي، يرتكز على مبدأ التوازن الجهوي وعلى التكلفة الأقل لكهربة المسكن الواحد، مع الأخذ بعين الاعتبار تشتت وعزلة المساكن القروية.

وتجدر الإشارة إلى أن كل المشاريع الكهربة القروية تتم المصادقة عليها من طرف لجنة إقليمية، يترأسها السادة الولاة والعمال، وتضم مسؤولين من الجماعات المعنية والسلطات المحلية وممثلين عن القطاعات المختصة.

وتسهر هذه اللجنة الإقليمية على تتبع مشاريع الكهربة القروية ودراسة الوسائل الناجعة لتفادي عرقلة مراحل إنجاز هذا البرنامج الطموحي.

وفيما يتعلق بالاقتطاعات المفاجئة للتيار الكهربائي التي يتم تسجليه من حين الى آخر، فإنها غالبا ما تكون ناتجة عن أعمال الصيانة والتقوية وتجديد المنشآت الكهربائية، والتي تتم برمجتها من طرف المصالح التقنية للمكتب الوطني للكهرباء، كما تكون هذه الانقطاعات ناتجة عن

التغيرات المناخية، حيث تودي العواصف وارتفاع درجة الحرارة في بعض الأحيان، إلى أعطاب في المنشآت الكهربائية، وتقوم الفرق التقنية المختصة التابعة للمكتب الوطني للكهرباء بالتدخل الفوري لإصلاح الأعطاب وإرجاع التيار الكهربائي إلى الزبناء.

أما فيما يخص استخلاص فواتير الاستهلاك، فأود أن أشير إلى أن المكتب الوطني للكهرباء، اعتمد نظام العدادات ذات الأداء المسبق، والذي له عدة مزايا من بينها: إعفاء الزبون من التنقل الشهري إلى وكالات المكتب الوطني للكهرباء لأداء الفاتورات، وشراء الكهرباء حسب إمكانيته، مع تمكينه من المراقبة القبلية للاستهلاك، إضافة إلى توفير خدمات جيدة وتقريبية من المستهلك، وذلك عبر شبكات من نقط البيع للتعبئة البطاقية خاصة في الاسواق الاسبوعية.

وتجدر الاشارة الى أن المكتب الوطني للكهرباء، يقوم بتخصيص جزء مهم من ميزانية الاستثمار لصيانة وإصلاح وتحسين الشبكة الكهربائية الوطنية وجودة مكوناتها، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد مبارك السباعي:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة غادي نبدا من الجواب ديالك الأخير، الجواب ديالك الأخير الأستاذة راه كاين الناس اللي تاتجيهم الفاكتورة 30 درهم ولا 40 درهم، وتيخسر عليها 130 درهم و140 درهم باش يمشي يخلصها، وحتى يمشي يخلصها وما يلقاش هذاك السيد يعاود يقوليه خاصوا نهار ولا يومين.

عرفتي كاين الناس اللي بعاد بواحد 100 كلم، هذا اللي تنطلبوا منكم السيدة الوزيرة، هو تسهلوا المأمورية على هاذ الناس راه كل نعمة فيها نقمة، راه ميمكنش هاذ الناس متضررين ونزيدو نعاودو نكملو عليهم.

ولهذا اللي تنطلبو من الوزارة الوصية، هي باش تعاود النظر فهادوك les compteurs اللي دارو قدام، وتعطي للناس هاد les compteurs اللي هما حداد ببطاقات التعبئة كيفما جاء في الجواب ديالكم.

هاذي راه باش تسهلوا على الناس واحد... لأن الناس تذمرت من هذه الكهربة، تايقوليك غير يجيوا يديوا المواكن دياهم.

هذه من جهة، من جهة تعميم الكهرباء، تعميم الكهرباء السيدة الوزيرة كيفما جاء في التدخل ديالكم خلال اللجنة، كاين البلاصة اللي وصلت 90% وكانقوليكم الوزيرة كاين الجماعات اللي عندها صفر، مثلا الحوزة والجديرية بإقليم السمارة، مكاين حتى خيط فيها، هذي راه أقاليم وهاذي حتى هي جماعات عزيزة علينا خاصنا نعطيوها واحد العناية ونوفروا ليها واحد...

فيما يخص القطاعات السيدة الوزيرة، كنقوليك هذه 4 أيام، الإقليم ديال... وبالصدفة جاء هذا السؤال هذا، 4 أيام وهو مقطوع الضوء في العيد ديال، هذي أربع أيام ديال العيد وهو مقطوع الضوء على نص ديال الإقليم ديال آسفي، فينا هما هاد الناس هاذ التقنيين، كايقوليك هو ما مكاينش وكاين اللي تتيخلص، واش واحد الانسان تيتخلص على 8 دالسوايع وتفيقوه فالوحدة ديال الليل بدون تعويض بدون، الإنسان دائما غادي يقلب على باش حتى هو يتذمر، وحتى هو يقلب على واحد المسائل اللي هي تتأثر على المواطنين.

ولهذا كان من اللازم، حنا أولاد البلاد رجعوا للبلاد وتدمروا، وندموا علاش مشاو عيدوا في البادية، اللي حنا كنعطيوا عليهم كنقولوا ليهم هذوك لوزينات اللي دايرين أنتما في الدار البيضاء أو في الرباط، راه من الممكن ديرهم عندنا في البلاد.

وهذه مسائل ماشي ديال التقلب الجوي ولا مثلا، كان هاذ الشي تنضاربوا عليه السيد الوزيرة من شهر8، لا السيد الوالي ولا كذا... واحد العدد ديال الاجتماعات على هذه القطاعات كيكونوا مفاجئة، رغم أن واحد المركز دالاصطياف كيكونوا فيه تقريبا واحد 30 ألف أو 40 ألف المصطافين في الصويرية القديمة، وتتجي مفاجئة وتيمشيوا يقطعوا عليهم الضوء، رغم أن كتكون برمجة واحد السهرات وواحد المسائل، تنصدقو كولشي مضروب في الزيرو.

ولهذا حنا اللى تنطلبوا هو الاستثمار، والاستثمار راه بالتنمية ديال المناطق القروية، راه بالضوء، شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطارالرد على التعقيب.

**السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:**

شكرا السيد الرئيس.

اللي نبغي نضيف هو أن جهود كثيرة تعملات في هذا الميدان، وبلي النقط اللي بقى كتطرح دابا تأخد بعين الاعتبار إن شاء الله في البرامج ديال المكتب الوطني للكهرباء، وفي إطار التتبع من طرف الوزارة، فإلى كاين تسهيلات أخرى اللي يمكن لها تأخذ بعين الاعتبار، دابا ندرسوها ونحاولو نصيبوا حلول مناسبة للمشاكل اللي كتطرح للمواطن، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الشفوي الثاني الموجه إلى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، حول استعمال الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، حسن الخزوي، محمد الزعيم، حسن أكوجكال، محمد القندوسي، العربي خربوش، سيدي محمد خطور، محمد صالح أقميزة، أحمد الرحموني، أحمد الشوفاني، جناح عبد العزيز، محمد الرحموني، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

**المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:**

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

إذا كان لنا من عبرة أو من خلاصة نستخلصها من أحداث 2007، فأظن أنها ستكون سنة لتدق ناقوس الخطر علينا جميعا، لتعلن أننا نعيش أو شرعنا نعيش في عصر الندرة، الندرة البيئية، ندرة الطاقة، ندرة الغذاء.

السيدة الوزيرة،

يمكن انطلاقا من هذا أن نعتبر أن قرن 21 سيكون بالنسبة لنا قرن التحديات.

التحدي البيئي: المؤتمر العالمي للأمم المتحدة في الأسبوعين الماضيين، أعلن ناقوس الخطر كذلك على تدهور الأوضاع البيئة والمخاطر التي تهدد الإنسانية، ونحن جزء من هذه الإنسانية.

التحدي الطاقي: التقارير العالمية توحي بأن الزيادة في الطلب ستعرف تصاعدا كبيرا خلال العشرين سنة القادمة، لتتضاعف لتصل إلى أكثر من 50%.

التحدي الغذائي: المنظمة العالمية للتغذية تنشر تقريرا مؤخرا، تقول بأن 36 دولة في العالم ستعرف صعوبات كبيرة في غذاء شعوبها.

نحن في المغرب في قلب هذه التحديات، من جهة شواطئنا، أنهارنا، غاباتنا، أحواضنا مهددة بالتلوث باستمرار، من جهة ثانية، طاقتنا، نحن نستهلك الطاقة ولا ننتجها، وتزداد حاجتنا إلى الطاقة يوم عن يوم، ونتوفر على مياه وشمس وأشياء أخرى لإنتاج الطاقة، ومع ذلك لم نستطع أن نحقق أكثر من 5% من حاجياتنا الداخلية.

من جهة ثالثة، التحدي الغذائي، فعرفنا خلال هذه السنة بالفعل زيادات خطيرة في المواد الأساسية، ونحن نسمع اللحظة زيادات في الزيوت، ونحن نعلم الإشكالية، وهذا كان موضوع حوار خلال مناقشة القانون المالي.

لذلك السيدة الوزيرة، لابد أن نسائلكم عن السياسة الحكومية في مجال الطاقة، هل لكم من مشروع لضمان استقلال حاجيات البلاد من الطاقة؟

فما هي الموارد التي تعتمدونها كمصادر للطاقة؟

هل ستكتفون بدعم مشروع الإنتاج الطاقي من الطاقة النووية؟ ومتى هذا التردد الذي حصل؟

ثم، هل هناك استشعار أو مشروع للتوفيق بين استعمال مخاطر الطاقة على البيئة وعلى الإنسان في المستقبل (يعني الطاقة النووية)؟

وما يمكن استخراجه من الطاقات المتجددة من مياه وشمس وهواء هذا البلد؟ وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

**السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نظرا للتعبئة الطاقية التي يعرفها المغرب واعتماده على الطاقات المستوردة، فإن تنويع مصادر الطاقة يبقى ضرورة ملحة، ويشكل أحد المحاور الأساسية للسياسة الطاقية الوطنية.

وفي هذا الإطار، فإن جميع الخيارات تبقى مفتوحة لتنويع مصادر الطاقة، بما في ذلك الخيار النووي، فتنويع المصادر هو جزء مهم من السياسة، وستبنى السياسة الطاقية الجديدة على جميع الوسائل منها: إنتاج الكهرباء من استعمال المواد الأساسية كالفيول و charbon، وثانيا الطاقات المتجددة، فهاذ العنصر غادي يتدعم في القريب، وغادي يتخذ جميع الإجراءات من الناحية القانونية لدعم هذا المصدر، لأن

المغرب عنده عدة معطيات أساسية اللي غيمكنها لها تستكمل من الناحية الريحية من الناحية الشمسية، وكذا الطرق الأخرى منها الخيار النووي.

ففي هذا المجال، أجريت دراسات بتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية حول الاختيار والتأهيل التقني لمواقع المحطات النووية، ونظرا لحجم الوحدات المتداولة حاليا في السوق الدولية، فإنه لا يتأتى تقنيا، خاصة من حيث ضمان سلامة التزويد إدماج هذه في الشبكة الوطنية إلا في أفق سنة 2017.

فبعين الاعتبار ناخذوا هاذ النقطة هادي، راه جميع وسائل انتاج الطاقة غادي تدخل إن شاء الله في تنويع إنتاج الطاقة في بلادنا، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد عبد اللطيف أوعمو:**

شكرا السيدة الوزيرة.

إذا فهمت بأن الشروع في إنتاج الكهرباء من الطاقة النووية سننتظر من هنا إلى 2017، فلذلك المسألة لها طابع استراتيجي وبحدة كبيرة ومستعجل، سواء على المجال الاقتصادي، المغربي في 1960 يستهلك 75 kw، اليوم كايستهلك أكثر من 560 kw لكل عائلة، فمعنى أن هناك تضاعف في الزيادة وبزيادة مرتفعة، وحاجيات الطلب كذلك لابد أن تلبى.

فتتطرح الإشكالية ديال الاكتفاء من جهة وضمانة الاكتفاء، تتطرح إشكالية التنافسية كذلك بالنسبة للمستهلكين سواء الصناعيين أوالاجتماعين أو غيرهم.

فلذلك بودنا أن نعرف ما إذا كان هناك برنامج على مدد متعددة المدى القصير، والمدى المتوسط، البعيد، الآن الطاقة النووية في 2017 معنى أنه أمد بعيد، ونحن نثير تخوف على أن يكون التفكير فقط في استعمال الطاقة النووية دون أن يكون هناك العناية بالطاقات المتجددة بالشكل ذات طابع أولوي.

الآن في l'Ecosse، وأنا اقرأ هذه 3 ايام، بأنه من هنا 2020 سيؤمنون 50% من حاجيات الكهرباء من نتاج ديال أمواج البحر، 50%... فلذلك أظن بأنه كان من الضروري أن تندمج سياسة الحكومة في إطار سياسات عمومية في مجال الطاقة، لتستجيب للحاجيات والإكراهات القائمة المرتبطة بالبيئة أساسا من أجل إنتاج الطاقة النظيفة.

ثم المغرب له من مائه وشموسه وإمكانيته الطبيعية من موارده الطبيعية، إمكانيات هائلة لضمان حتى استخراج من الناحية الهيدروجينية حتى الغازات الهيدروجينية، فلا ندري إذن كيف يمكن أن نبقى نربط حاجياتنا في الطاقة بالأسواق الدولية التي لا نتحكم فيها بالزيادات... بمعنى أن الزيادة التي عرفها العالم والمتصاعدة ستعرف زيادات، الآن وصلنا ل 80، 90 حتى ل 100 دولار للبرميل غدا ربما نتجاوزها.

غادي نكونو في واحد الوضع غير مستقر بالنسبة لاستقلالنا الطاقي، وبالنسبة لحاجياتنا، وهذا أساسي لا فلاحيا ولا غير فلاحيا.

ولذلك السيد الوزيرة سنكون مريحين أكثر لو تفضلتم في الأمد القريب أن تعطونا برنامج الحكومة في هذا المجال بشكل يراعي ، يعني ما هو مستعجل في الأمود المتوسطة والقريبة والبعيدة، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

**السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:**

شكرا السيد الرئيس.

اللي نأكد عليه هو الاستراتيجية الطاقية لبلادنا غادي تبنى على جميع المصادر، وغادي تخذ بعين الاعتبار التوجهات في المدى القصير، المتوسط والبعيد، وجميع الوسائل لإنتاج الطاقة غادي تكون مأخوذة بعين الاعتبار ولا سيما الطاقات المتجددة.

وغادي نجيوا في أقرب وقت إن شاء الله باش نقدموا البرنامج الحكومي المدقق، ويمكن لي نعطي للسيد المستشار الوثيقة اللي تعطات في الجلسة ديال تقديم برنامج العمل في اطار القانون 2008، واللي فيه توضيحات جد مهمة حول جميع مصادر الطاقة والنجاعة الطاقية ومصادر وجود الطاقة في المغرب بأقل تكلفة، وهذو كلهم غادي يمكن لهم يعطيوه بعض المعلومات على ما نعمله في وزارة الطاقة والمعادن، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثالث الشفوي موجه كذلك إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، حول تنفيذ الاتفاقية المبرمة مع صندوق الحسن

الثاني لتمويل برامج دعم إصلاحات هيكلية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد أبو الفراج، رفيق بناصر، جمال بن ربيعة، مصطفى القاسمي، أحمد شفيق، عبد الله المكاوي، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

**المستشار السيد محمد أبو الفراج:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشرف جلالة الملك نصره الله على توقيع اتفاقية لتمويل برنامج مخصص لدعم إصلاحات هيكلية في عدة قطاعات، من ضمنها قطاع الطاقة والمعادن والماء والبيئة، الذي سيستفيد من دعم تمويلي عبر صندوق الحسن الثاني بغلاف قدره أربعون مليون درهم، قصد تحقيق برنامج عمل قابل للإنجاز في أقرب الآجال.

واعتبارا لذلك نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن مضمون وتفاصيل البرنامج الذي ستتولى وزارتكم إنجازه في إطار الإتفاقية المذكورة، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

**السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والسيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود أن أذكر في البداية إلى أن صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله قد ترأس حفل توقيع على اتفاقية تهم تمويل صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج مخصص لدعم إصلاحات هيكلية في عدة قطاعات، من بينها قطاعي الطاقة والماء، قطاعان هامان بالنسبة للنمو الإقتصادي والإجتماعي لبلادنا.

ولقد أكد صاحب الجلالة نصره الله من خلال خطبه السامية بمناسبة عيد العرش الأخير وافتتاح الدورة التشريعية الحالية، على أهمية قطاعي الطاقة والماء، وكذا على ضرورة وضع استراتيجية واضحة الأبعاد ومندمجة.

وفي هذا الإطار، وفيما يخص الجانب المتعلق بالطاقة، سيتم القيام بدراسة حول بلورة إستراتيجية طاقية جديدة، وكذا وضع خطة عمل تمكن من تطبيق هذه الإستراتيجية على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وستتمحور هذه الدراسات التي ستنجز في أجل لا يتعدى 5 أشهر حول الأسس التالية:

– تشخيص الوضعية الحالية لقطاع الطاقة على صعيد جميع الشعب الطاقية؛

– وضع استراتيجية طاقية جديدة برؤية واضحة وعملية، تهدف إلى تنويع أشكال ومصادر الطاقة وضمان التزويد بالمواد البترولية؛

– بلورة مخطط تنظيمي وطني لقطاع الكهرباء، وكذا وضع خطة عمل لتطبيقه تضمن توفير الكهرباء، وأمن التزويد في جميع الظروف وبأقل تكلفة؛

– وضع مخطط عمل شمولي للإصلاحات، يحدد الأولويات والإجراءات العاجلة والتدابير الواجب إتخاذها.

أما الجانب المتعلق بالماء، سيتم كذلك القيام بدراسة في حدود 5 أشهر، تتمحور حول:

– تشخيص الوضعية الحالية لقطاع الماء؛

– وضع استراتيجية جديدة لتنمية قطاع الماء ترتكز على التدبير الفعال للطلب، خاصة من خلال ترشيد الإستهلاك، مع الأخذ بعين الإعتبار حاجيات القطاع الفلاحي وندرة الماء وكلفة انتاجه ببلادنا.

وسيتم العمل على تدبير هذا الطلب في إطار سياسة ترتكز على تنمية استغلال مصادر مختلفة، وذلك من خلال تعبئة المصادر المائية السطحية، وتحويل فائض المياه من المناطق الغنية نحو المناطق التي تعرف خصاصا في المخزون المائي، وتطهير المياه العادمة، وتحليل مياه البحار، وذلك في سياق تضامن جهوي وتوزيع عادل للثروة المائية؛

– تحديد برنامج عمل لتنمية قطاع الماء لتدبير معقلن للمخزون المائي، ومتابعة الإصلاحات المعتمدة، طبقا لقانون الماء.

وهكذا سيمكن هذا البرنامج من تعزيز الإنتاجية ومواكبة التطور الذي تشهده العديد من المناطق في بلادنا، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد محمد أبو الفراج:**

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيدة الوزيرة على هذه الإيضاحات، ولكن نطلب إيضاحات أكثر، وخاصة أن هذا البرنامج هو برنامج طموح، برنامج

اللي كيتسناه الجميع، واللي كنطلبوا من الله أن الحكومة توفق فيه باش يلبي الرغبات ديال الساكنة، وخاصة ساكنة العالم القروي، لأن لا الماء ولا الكهرباء ولا الطاقة، أغلبيتها مهتمة بالعالم القروي، وبالتالي نطلب من الله توفق الحكومة باش يتنجز هادشي في أقرب الآجال إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

كما نشكركم السيدة وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة على مساهمتكم معنا، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع العدل وعددها ثلاثة.

السؤال الأول موجه إلى السيد وزير العدل حول وضعية السجون، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، العربي المحرشي، الطاهر الفيلالي، عزيز الفيلالي، العربي سديد، محمد بن الزيدية، رفيق بناصر، مصطفى القاسمي، علي قيوح، جمال بن ربيعة، محمد الفحل، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

**المستشار السيد محمد الأنصاري:**

شكرا السيد الرئيس.

الزميلة والزملاء المستشارين،

السادة الوزراء،

عيد مبارك سعيد للجميع.

إذا اسمحتو هاذ السؤال ديال المؤسسات السجنية بغينا في الفريق الإستقلالي والوحدة والتعادلية أن نذكر أولا، بأن هذه المؤسسات هي موضوع اهتمام كبير من طرف جلالة الملك الذي مافتئ نصره الله في عدة مناسبات، أن يذكر بإعطاء الأولوية وكذلك العناية الكبيرة للنزلاء في المؤسسات السجنية ولتلك المؤسسات في حد ذاتها.

ثم كذلك هذا الشئ أكدوا التصريح الحكومي اللي جاء به السيد الوزير الأول في البرنامج الحكومي لهذه الحكومة، والشيء كذلك الذي تأكد أكثر لنا كمستشارين وممثلي الأمة في لجنة العدل وتشريع حقوق الإنسان، عندما تقدم السيد وزير العدل ببرنامج طموح، وطرح الإشكاليات والإكراهات التي تعرفه المؤسسات السجنية.

هذه المؤسسات هي موضوع اهتمام الجميع كما قلنا، ولكن ما نقرأه في الصحافة الوطنية وما تلاحظه الجمعيات الحقوقية التي فتحت أبواب السجون في هذا العهد الجديد لها لتعاين وضعية السجن والنزلاء، تبين أن هناك عدة مشاكل وعدة إكراهات تعرفها المؤسسات السجنية، من أهمها الاكتظاظ، ثانيا هناك كذلك الظروف الصعبة، وإن لم أقل المقلقة التي يعرفها نزلاء تلك المؤسسات السجنية التي يصطلح عليه بالمؤسسة الإصلاحية.

كذلك صعوبة الإدماج بعد خروج النزلاء، إذ عدد كبير منهم يرجع إلى المؤسسات السجنية عندما يدخل مجرما بسيطا، ويخرج في بعض الأحيان مجرما محترفا.

هادشي كله تبين أن لابد لهذه الحكومة التي لها إرادة كبيرة لمواجهة هذه المشاكل، أن تكون لها استراتيجية لتحسين وضعية المؤسسات السجنية.

وهذا هو اللي حذا بنا إلى طرح هذا السؤال أمام الرأي العام الوطني للسيد وزير العدل، الذي نعرف كفاءته وجرأته السياسية، من أجل إعطائنا ولو خطوط عريضة لما تعتزم الحكومة القيام به لإنقاذ مايمكن إنقاذه، أو تحسين وضعية المؤسسات السجنية، وكذلك النزلاء، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس، تفضلوا السيد الوزير للمنصة للإجابة على السؤال.

**السيد عبد الواحد الراضي وزير العدل:**

سيدي الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

هذا الموضوع، موضوع مهم كما تفضل الأخ الكريم الأستاذ الأنصاري وطرح هذه الإشكالية، وذكر هو بنفسه بأن بمناسبة مناقشة ميزانية وزارة العدل في إطار دراسة القانون المالي ل2008، خذيت المبادرة وطرحت عدد ديال المشاكل، ومرقمة سواء فيما يتعلق بالاكتضاض، أوالمشكل ديال التغذية، أو المشكل ديال العلاج، أو المشكل ديال التأطير، مشكل الأمن داخل السجون، ومشكل إعادة الإدماج.

فهذه مشاكل كنعرفوها، العدد ديال السجناء اليوم اللي هما موجودين في السجون 55.600، وفي الشهرين الأخيرة تزادوا 1700، في شهرين تزادوا 1700.

إذن الوضعية ديال السجون هي نتيجة على قلة الإمكانيات المادية والبشرية، بحيث باش يمكن لنا نحسنوا الأمور باش تكون عادية ماشي

جيدة، عادية فقط، تيخصنا الضعف ديال الميزانية الحالية، وخاصنا الضعف كذلك ديال الإمكانيات البشرية، هانتما كتشوفو 55.600 عندنا 5000 ديال الموظفين بما فيهم الحراس وبما فيهم الإداريين وبما فيهم كلشي.

إذن عندنا كل حارس عنده 11 ديال السجناء اللي هوايا مكلف بهم، بينما في البلدان الأخرى 3 دالسجناء لكل حارس.

ولكن كنتوفروا ولله الحمد على مخطط ديال الإصلاح ديال القطاع ديال السجون، وأرسلنا للسيد الوزير الأول في الأسبوع الماضي، معطيات مرقمة تتعلق بحاجيات إدارة السجون.

وكنتمنوا إن شاء الله أننا غادي نتوفروا على الوسائل لمعالجة هاذ المشاكل المطروحة، وبحال اللي قال السيد المستشار المحترم، جلالة الملك كيعطي واحد الأهمية خاصة لهذا القطاع، وبدون شك إن شاء الله سيعرف هذا القطاع عن طريق مبادرة جلالة الملك، مراجعة التنظيم وكذلك إعادة الهيكلة، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد وزير العدل، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد محمد الأنصاري:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه المعطيات، إلا أننا وزيادة في النقاش في هاذ الوقت الضيق جدا، لابد أن نؤكد أن هناك إرادة كما أشرتم إلى ذلك.

إلا أن الإكتظاظ، أنا في نظري، لابد أن نجد مقاربة لمعالجة ذلك الإكتضاض، بحيث أن الإحصائيات الرسمية ديال وزارة العدل تتبين باللي 37% من المقبوض عليهم أو المعتقلين يحكم عليهم إما بالموقوف أو بالبراءة.

معنى هذا، أن المراقبة القضائية اللي كاينة في قانون المسطرة الجنائية لم يتم تفعيلها من طرف قضاة النيابة العامة، وهذا إشكال لسنا بحاجة لا إلى أموال ولا إلى إصلاحات، ولكن لتبديل العقليات، وأعتقد أن السيد وزير العدل بجرأته وطريقة إقناعه سيصل إلى ذلك.

كذلك، هناك واحد المقتضى جديد صادق عليه البرلمان في قانون المسطرة الجنائية وهو التصالح في الجرائم الصغرى، وهاذ التفعيل ديال هاذ التصالح كذلك غير مفعل، وإلا واحد العدد كبير ربما آلاف لم يتم اعتقالها، وبالتالي نكون قد خففنا على المؤسسات السجنية من الاعتقال، وخاصة أن هناك إفلات أمني، بحيث أننا نقرأ في الصحافة أن مجرمين خطيرين قد تمكنوا من الفرار، هذا كذلك لا نرضى لبلدنا ذلك.

ثم بالإضافة إلى كل هذا، نتمنى السيد الوزير، أن تكون الجرأة، وهذه الحكومة لا تنقصها هذه الجرأة، لفك الارتباط كما قلت في اللجنة ما بين وزارة العدل في نطاق الإصلاحات التي ستقبل عليها في قطاع العدل، واخا السيد الوزير ما تتعجبوش هاذ كلمة قطاع، باعتبار أنها سلطة، لفك الارتباط ما بين المؤسسات السجنية ووزارة العدل، تولي وكالة أو مفوضية سامية، وتعطى لها الإمكانيات، وبدل أن نركز على معالجة الزلاء و أحوالهم، نركز على تحسين ظروف المتبقى منهم كمجرمين حقيقيين، لإصلاحهم ومحاولة تكوينهم من أجل إدماجهم في الحياة، لكي لا يدخلون، كما قلت، كمجرمين بسطاء ويخرجون كمجرمين محترفين.

وهنا بغينا نعرفوا الوزارة أو هاذ المؤسسة الآن، آشنو أعدت من إجراءات ومن تدابير من أجل متابعة على الأقل أولئك المفرج عنهم، والذين يكون لهم سجل عدلي ثقيل بالجرائم، لا يتركون في المجتمع طليقين بدون مراقبة، لأنهم يرتكبون جرائم أكبر وأفظع.

نتمنى أن يتبلور هذا على أرض الواقع في أقرب وقت، وتكون لنا مناسبات إن شاء الله للمناقشة كذلك، وللإدلاء ببعض الاقتراحات وببعض الملاحظات الإضافية، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موجه إلى السيد وزير العدل، حول بطء مسطرة تنفيذ الأحكام القضائية في نزاعات الشغل، للمستشارين السادة: محمد تيتي العلوي، خديجة الزومي، عبد العزيز العزابي، محمد العربي القباج، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

**المستشارة السيدة خديجة الزومي:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تعرف العديد من الأحكام القضائية بطئا في مسطرة التنفيذ، إن لم نقل أنها تبقى رهينة رفوف وزارة العدل أو المحاكم، الشيء الذي يضر بمصالح المتقاضين دون شك، بل ربما يفوتوا فرصا طالما انتظروها بعد طول معاناة، من مراحل التقاضي وضياع الوقت والجهد في ذلك.

وتزداد تلك المعاناة عمقا، عندما يتعلق الأمر بإرجاء تنفيذ أحكام قضائية تمس في الصميم القوت اليومي للمتقاضين، كما هو الحال في الملفات ذات الطابع الاجتماعي، ونزاعات الطبقة العاملة والمستخدمين بصفة خاصة، في علاقتهم مع الإدارة أي الحكومة، إذ لا يعقل أن يكون القضاء قد قال كلمته بإنصاف العامل أو المستخدم أو الموظف مثلا، فيما يبقى تنفيذ الأحكام معلقا. فما جدوى هذه الأحكام؟

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هي الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها لتسريع مسطرة تنفيذ الأحكام القضائية، لاسيما فيما يتعلق منها بالأحكام الخاصة بالملفات الاجتماعية للطبقة العاملة؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، الكلمة لكم السيد وزير العدل للإجابة على السؤال.

**السيد وزير العدل:**

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

النسبة ديال تنفيذ الأحكام فيما يخص نزاعات الشغل بالنسبة ل2006، وصلت إلى59%، النسبة ديال تنفيذ ديال الأحكام اللي كتعلق بحوادث الشغل وصلت ل70%، حيث المعدل ديال هاذ النسب هو تقريبا المعدل بالنسبة للقضايا الأخرى بصفة عامة.

المهم بالنسبة إلينا هو نعرفو شنو هي الأسباب ديال هاذ البطء، وفعلا كاين هناك بطء، الأسباب ديال البطء نوعان:

النوع الأول: هو أن النزاعات ديال الشغل كتؤدي في غالب الأحيان إلى مشاكل، أو هي ناتجة على المشاكل اللي كتعاني منها المؤسسات الاقتصادية والصناعية، في غالب الأحيان تتكون المؤسسات في حالة مالية صعبة، بل في بعض الأحيان كتكون غير قادرة على مواجهة الاستحقاقات اللي خاصها تواجهها، وحتى ملي كيبغي القضاء يعمل الحجز باش يخلص الناس مكيحبر ما يحجز، هذا النوع الأول اللي كيتسبب في التأخير؛

النوع الثاني: هي كاينة المقاولات اللي كتكون وصلت حتى هي لصعوبات مالية وإنتاجية، اللي يمكن لنا نقولو وصلت حتى هي للإفلاس، وفي هاذ الحالة هاذي كتوقع، كتعرفو واحد العدد ديال الإجراءات اللي كتعطل التنفيذ، مع العلم على أن فيما يخص الأداء للعمال من الإمكانيات اللي هي موجودة عندها الأسبقية، بحيث حتى كيتخلصوا العمال في الواجبات ديالهم عاد كيتخلصوا القطاعات الأخرى.

إذن، هذا مشكل حقيقي اللي هو مطروح، وأنا متفق معكم على أنه إلا ما كانتش الأحكام كتنفذ بحال إلا ما كاين عدالة، ما كاين أحكام، خاصها تنفذ ضروري تتنفذ.

كانت محاولة في حكومة التناوب، وعرفت التنفيذات شيئا من التقدم، ولكن وقع واحد التراجع، إنما اللي بغيت نقول لكم الآن هو أن الملف ديال تنفيذ الأحكام هو من الأوراش الأساسية اللي عندها أسبقية فيما يخص إصلاح العدل، وشكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد وزير العدل، الكلمة السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

**المستشارة السيدة خديجة الزومي:**

شكرا السيد الوزير.

على الأقل أنكم تتفقون معنا على أن هناك تماطل في هذه الأحكام، تماطل في تنفيذ الأحكام على المقاولات لصعوبة مالية أو خدماتية أو إنتاجية قد نقبل بهذا التعليل، ولكن عندما يكون الحكم صادرا ضد وزارة السياحة، أو صادرا ضد وزارة الأوقاف، أو صادرا ضد بنك المغرب، أو صادرا ضد الوكالة الوطنية للنقل، التي أصبحت الآن الشركة الوطنية للنقل، ويشرد الموظفون، وتقطع رواتبهم، ونتبجح بالديمقراطية، وبتسوية القضاء، لقد قال "تشيرشيل"، السيد الوزير، لأن يكتب على انجلترا الانهزام في الحرب، لا أن يكتب عليها أنها لا تطبق الأحكام القضائية.

من هنا أقول السيد الوزير، إن قياس مدى احترام أي مجتمع كان، لا يمكن إلا أن يقاس بمدى احترامه لقضائه، ولن تقوم قائمة أي مجتمع دون أن يستقيم قضاؤه، والاستقامة في القضاء أو الاستقلالية في القضاء، ليست هي الاستقلالية فقط، بل كذلك النزاهة، العدالة وسرعة التنفيذ.

لهذا نطلب منكم أن تنفذ هذه الأحكام الصادرة على الأقل على الوزارات، مادامت الحكومة مفروض فيها الانسجام ومفروض فيها تطبيق القانون.

ثم أتساءل السيد الوزير المحترم، لماذا لا تنفذ الأحكام الصادرة لصالح الموظفين والمستخدمين والعمال؟ في حين تماطل في تنفيذ الأحكام التي تتوفر على مبالغ مهمة، وخاصة كلما تعلق بشركات التأمين والدولة والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية.

إذا هذا تماطل مبيت، أما التماطل ضد حقوق الناس فيجب أن يرفع الحجر ضده، وشكرا لكم السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة لكم السيد الوزير، وزير العدل في إطار الرد على التعقيب.

**السيد وزير العدل:**

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

السيدة المستشارة،

عندنا هنا الآن نموذج ديال موضوع اللي ماشي موضوع ديال سؤال شفوي، هاذ الشيء اللي جبدتي هو موضوع ديال مناظرة، إلا بغيتو نتعمقوا في الأمور، جيبو الموضوع للجنة، ومرحبا بكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد وزير العدل.

السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير العدل، حول مذكرات البحث التي تصدرها النيابة العامة لاستيفاء الغرامات، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، محمد طالحا، خيري بلخير، الحبيب لعلج، علال عزيوني، بنونة الوريدي عمر، إبراهيم الحب، محمد كرم، محمد المفيد، أحمد بنيس، لحسن العواني، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

**المستشار السيد خيري بلخير:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد سبق لنا أن طرحنا سؤالا في الموضوع من أجل معالجة هذه القضية التي تندرج في النهج الديمقراطي وتوسيع الحريات العامة والحفاظ على كرامة المواطنين المغاربة.

ونظرا للدور الكبير الذي يلعبه قطاع القضاء في تحريك وتقوية ازدهار التنمية الاقتصادية، مما يفرض مواكبته على كل التحولات ومعالجة كل القضايا ذات البعد التنموي في شموليته.

السيد الوزير المحترم،

إن الحكومة ملزمة بدعم الإدارة العدلية بجميع مكوناتها، حتى نتمكن من وضع اليد على جميع الثغرات التي تعيق التنمية الاقتصادية من جهة، وتحفظ كرامة المواطن من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، وانطلاقا من هذا العنصر وغيرها، نلاحظ أن النيابة العامة تعمد إلى إصدار مذكرات البحث لاستيفاء الغرامات واعتماد المساطر الخاصة بوسائل التنفيذ العادية كعنوان التبليغ والتنفيذ، حيث أنه كلما أثبتت حالة من هذه الحالات خصوصا بالمطارات، يعتقل المعني وتطبق في حقه مسطرة الإحالة إلى موطن إصدار المذكرة، غالبا ما يكون المعني بالأمر لا علم له بالحكم ولم يتم استدعاؤه ولم يبلغ بالحكم الصادر في حقه.

رغم أن الارتقاء بالعمل في المجال القضائي مسألة يجب أن يعمل الجميع على الانخراط فيه من منطلق المسؤولية التي تتجلى في الصدق في الادعاء والتبليغ والفصل.

السيد الوزير،

لقد وعدت الحكومة في شخص زميلكم المرحوم السيد وزير العدل السابق باتخاذ كافة الترتيبات لمعالجة هذه الإشكالية، استشعارا منها بأهمية الموضوع.

ولهذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، عن إمكانية معالجة هذه النازلة بأسلوب يحافظ كرامة وحقوق كل الأطراف، لكونها أصبحت تضر بالعديد من المواطنين ورجال الأعمال والمستثمرين.

وكيف يعقل السيد الوزير، أن مواطن في المطار على مبلغ ضئيل ك 200 درهم أو 400 درهم، يغادر، واش الواحد غادي يغادر الوطن ديالو على 400 درهم؟ ونشوفو أن الحالات اللي هناك اللي عندهم مبالغ اللي متبوعين بها، ومكاتكونش مذكرة بحث، إلا أن كنشوفو هذا ما عندو حتى شي علم، حتى كيجي كيفاجئ بأنه يعتقل في المطار، وهذه إهانة بالمواطن، والسلام.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لكم السيد وزير العدل للإجابة على السؤال.

**السيد وزير العدل:**

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

مذكرة البحث هي آخر إجراء، ما كتصاوب وكتمشى للحدود حتى كيكون أن الإدارة ما استطعاتش تحصل على المعني بالأمر، وفي غالب الأحيان مكاتكونش كتوفر ومكاتستاطعش أنها تجبر العنوان ديالو.

ملي ماكتجبرش العنوان ديالو، وملي ماكتجبرش حتى شي وسيلة، آنذاك كتوقع مذكرة ديال البحث على الشخص. هذا هو القانون، القانون اللي كيدفع لاتخاذ هاذ الإجراءات.

إنما خاصنا نوجدو حل، الحل يمكن يكون حل تشريعي، خاص نص قانوني، لأن هاذ المذكرة ديال البحث وضعها القانون، خاصنا نجبرو واحد الحل، اللي من جهة كيمكن الدولة أنها تسلم المبالغ اللي خاصها تسلمها، وفي نفس الوقت كذلك أنها تخلي الناس تيتمتعوا بالحريات ديالهم ديال التنقل اللي ضامنها لهم الدستور.

فحنا غادين نغملو محاولة، قبل ما ندوزو لميدان التشريع، غدا إن شاء الله 26 ديسمبر، غدا، غادية تجتمع اللجنة في وزارة العدل، غادي تكون حاضرة فيها وزارة العدل، إدارة ديال الجمارك، إدارة ديال الأمن الوطني، الخزينة العامة للمملكة، وغادي يحاولوا يبحثوا الإمكانيات ديال أنهم يستخلصوا هذاك الدين في عين المكان.

بحيث الجمارك كيستخلصوا المبالغ من المسافرين في المطارات، ويمكن إلى جبرنا الاتفاق أننا نعملوا نفس الشيء في المطارات أو في جميع المناطق ديال الخروج من البلاد، ونكونو بهذه الكيفية هاذي غادي نكونو تغلبنا على المشكل.

إلى ما استطعناش، لأن يمكن نجبرو بعض الصعوبات أو عراقيل، آنذاك غادي يخصنا بالاتفاق معكم، أننا نغيروا التشريع ونخلقو وضع جديد، شكرا لكم.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد وزير العدل، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد خيري بلخير:**

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب ديالكم، نتمنى يتحقق، لأن عدد من المواطنين اللي كيتضروا من هاذ القضية، نتمنى في أسرع الوقت، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

كما نشركم السيد وزير العدل على مشاركتكم معنا، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع السياحة وعددها أربعة.

السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية، حول تأطير المرشدين السياحيين الغير المرخص لهم، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، أحمد حاجي، محمد عبو، محمد المفيد، إبراهيم الحب، بنونة لوريدي عمر، أحمد السرغيني، لحبيب النواس، مولاي محند المسعودي، علال العزيوني، عبد الله الغوتي، لحسن العواني، حميد العكرود، عبد الرحيم عماني، لحسن بيجديكن، والحسين أشنكلي، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

**المستشار السيد لحسن العواني:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، تعتبر ظاهرة المرشدين السياحيين غير المرخص لهم من المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي، حيث أنه ورغم أن الشرطة السياحية تعتقل العدد الكبير منهم داخل المدن السياحية الكبرى، إلا أن هاته الآفة ما تزال تتكاثر سنة عن سنة.

ولا يخفى عليكم السيد الوزير، أن هذه الظاهرة تزداد استفحالا وانتشارا، كما أنها تسيء إلى سمعة بلادنا من جراء ما يتعرض له السياح من مضايقات، وفي بعض الأحيان من نصب واحتيال، فضلا على أن المعلومات التاريخية المغلوطة التي يزودون بها السياح، لأنهم لا يتوفرون على التكوين اللائق للقيام بهذه المهمة.

لذا سؤالنا السيد الوزير المحترم: هل لدى الوزارة تصور لمعالجة هذه الآفة؟ وهل بإمكانها أن تعطي تكوينا خاصا لهؤلاء المرشدين، من أجل إدماجهم بطريقة صحيحة ضمن المرشدين السياحيين المرخص لهم؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير السياحة والصناعة التقليدية للإجابة على السؤال.

**السيد محمد بوسعيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر في البداية الفريق المحترم على طرحه لهذا السؤال المهم المتعلق بالمرشدين السياحيين.

وفي البداية أود أن أشير إلى أن صفة مرشد سياحي، وهي مهنة حرة، وتعد حلقة أساسية في التطور السياحي بصفة عامة، صفة مرشد سياحي لا تمنح إلا بعد اجتياز الامتحان المهني المفتوح في وجه المرشحين الذين تتوفر فيهم شروط التأهيل المحددة في القانون 30.96 الصادر في 25 يناير 97، والمتعلق بالنظام الأساسي للمرافقين السياحيين والمرشدين السياحيين ومرشدي الجبال.

وهناك حاليا، هذه فرصة باش نعطيكم بعض الأرقام، حاليا 2.588 مرشد ومرافق سياحي ومرشد جبلي، موزعين على أقاليم وجهات المملكة، طبعا مع التمركز في الأقاليم ذات الطابع السياحي.

أما فيما يخص الفئة العاملة في مجال الإرشاد السياحي بدون ترخيص من القطاع الوصي، نشير إلى أن هذه الوزارة على علم بتواجد مثل هذه الحالات، وخاصة في بعض المدن التي تعرف رواجا سياحيا كفاس وأكادير ومراكش، ولا تدخر الوزارة جهدا في تنظيم مهنة الإرشاد السياحي وضبطها.

وفي هذا المجال، وعلى إثر توصل الوزارة بعدة طلبات تدخل، بعثت بها السلطات المحلية والمندوبيات الجهوية والإقليمية للسياحة بمختلف أرجاء المملكة، عملت هذه الوزارة على تنظيم مباراة بتاريخ 25 مارس 2007، خصصت للمرافقين السياحيين، تقدم إليها حوالي 900 مرشح، تم قبول 263 منهم، البعض من هؤلاء كانوا مرشدين غير مرخص لهم من القطاع الوصي.

وأنا متفق تماما مع السيد المستشار المحترم، الذي في نفس الوقت طرح هذا السؤال بالنسبة للمرشدين غير المرخص لهم، وقال هاذوا تيمسو بالسمعة ديال السياحة بصفة عامة، لأنه ربما يقدموا معلومات مغلوطة إلى آخره، ولكن نفس الوقت دور الوزارة اللي خاصها تدير في إطار التكوين اللي خصوا يعطى لهاذ المرشدين السياحيين الغير المرخص لهم.

كما تم بهذا الصدد أيضا تنظيم مباراة بهدف الحصول على رخصة مرشد جبلي، وذلك بتاريخ 14 مايو 2006، تم قبول ما مجموعه 106 ديال المرشحين الجبليين يزاولون مهنة الإرشاد السياحي بدون ترخيص، حيث سيتم تكوينهم، وهذا مشروع نعمل على إخراجه لحيز الوجود في القريب العاجل، في دورات تكوينية حسب مستوياتهم في مراكز خاصة، قبل تمكينهم من البطاقة المهنية، وبالتالي إدماجهم في سوق الشغل.

وتجدر الإشارة إلى أن التنسيق قائم بين المصالح المختصة والجمعيات الخاصة بالمرشدين، للعمل على اقتراح المقتضيات الكفيلة بمعالجة هذه الوضعية في إطار مقترح مشروع قانون خاص بالمرشدين السياحيين، والذي هو في طور الدراسة، والذي يهدف من بين ما يهدف إليه، خمسة ديال المحاور:

أولا : الولوج إلى المهنة عبر مباراة تنظمها الوزارة، وكل ما استدعى الأمر ذلك؛

ثانيا: التكوين الأساسي والتكوين المستمر من خلال برامج خاصة؛

ثالثا: النوعية والتخصص من خلال إعطاء كل فئة التكوين الملائم لها؛

رابعا: تحضير عمل المؤسساتي، حتى تتمكن هذه الفئة من الاستفادة من إطار مهني مقنن؛

خامسا: دعم دور التمثيلية الفيدرالية الوطنية للمرشدين السياحيين.

وتعمل الوزارة على تنظيم هذه المهنة؛ اللي كما قلت، هي مهنة جد مهمة، ويجب أن تؤدى بجودة خدماتية عالية، من بينها إتقان اللغات الأجنبية والإلمام الجيد للمعطيات المتعلقة بالمواقع التاريخية، وعموما بتاريخنا الحافل وجغرافيتنا الغنية.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد لحسن العواني:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على التوضيحات التي كانت دقيقة وهادفة، وقد سجلناها بارتياح، ونتمنى أن الوزارة تستمر فيما بدأت فيه، خاصة فيما يتعلق بالإسراع بالقانون المنظم للمهنة، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موجه أيضا للسيد وزير السياحة والصناعة التقليدية، حول عدم توفر بعض الجهات والأقاليم على مندوبيات للسياحة، للمستشارين المحترمين السادة: عبد المجيد المهاشي، إدريس الراضي، الغازي لغرارية، أحمد الجغيري، فليتفضل أحد المستشارين لبسط لسؤال.

**المستشار السيد الغازي لغرارية:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، تلعب المندوبيات الجهوية والإقليمية لوزارة السياحة دورا هاما في تنشيط القطاع السياحي بمختلف جهات وأقاليم المملكة، إلا أننا نلاحظ أن هناك جهات غنية بثرواتها السياحية والطبيعية والتاريخية ولازلت في حاجة ماسة إلى ترويج منتوجاتها السياحية وإمكانياتها، إلا أنها لا تتوفر محليا أو جهويا على مخاطب يمثل الوزارة الوصية، وذلك ما يترك فراغا هيكليا يحول دون استثمار المؤهلات السياحية الجهوية، وأقرب الأمثلة يتمثل في جهة الغرب الشراردة بني حسن التي لا تتوفر على مندوبيات سياحية، وكذا بعض الجهات على الصعيد الوطني.

السيد الوزير، سؤالنا كالتالي: هل تفكرون في وضع هيكلة جديدة تحدث بموجبها مندوبيات بالجهات التي تفتقر إلى ممثل لوزارتكم؟ وشكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبعا نفكر في إعادة الهيكلة، ولكن إعادة الهيكلة خاصها تأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات وأيضا المنطق في التعامل مع المندوبيات بصفة عامة، إذ أنه الآن الوزارة تشرف أو تتوفر على ما يقرب من 24 مندوبية إقليمية وجهوية لتغطية 72 إقليم، وهاذ الاختيار جاء لترشيد الميزانية المخصصة لمصالح الوزارة، وتعلمون أن هذه الميزانية خصوصا في مجال التسيير ميزانية ضئيلة، وتشتيتها لن يمكن المندوبيات بصفة عامة من الإشراف على مهامها والقيام بها على أحسن وجه، يعني ماشي لابد أنه بكل إقليم خاصنا يكون مندوبية، تيكون في إطار واحد التوزيع جغرافي ملائم، أن ربما المندوبية تشرف على إقليمين أو ثلاثة حسب ما تمليه الضرورة في ذلك.

والجدير بالذكر، أن المندوبية الجهوية للسياحة بالرباط تعمل على إدراج جهة الغرب شراردة اللي هي جهة مهمة وتتوفر على طاقات وعلى مؤهلات سياحية مهمة جدا، أن هاذ الجهة مدرجة في الإطار المندوبية الجهوية للسياحة بالرباط، والتي تدرجها ضمن كل إستراتيجية متخذة لتطوير آليات القطاع بالمنطقة، سواء فيما يخص العمليات الإشهارية والاستطلاعية أو الزيارات والدراسات للمؤهلات السياحية المنظمة للمستثمرين، كما تحرص على مشاركتها في جميع الأنشطة والتظاهرات والاجتماعات التي تنظم بهذه الجهة، بالإضافة إلى تتبع ومعاينة المشاريع السياحية بالمنطقة.

وطبعا جهة الغرب شراردة سوف يتم بها إنشاء محطة سياحية لمولاي بوسلهام في إطار "مخطط بلادي" الذي يستهدف إنشاء ثمان محطات لتنمية السياحة الداخلية ببلادنا، كما سيتم إن شاء الله الشروع في تهيئة شاطئ الأمم، وأن هذه المنطقة استفادت من برنامج تنمية المنتجات ذات الطابع المحلي عبر إدراج القنص السياحي بعرباوة في الحملة الثانية للمنتجات ذات الطابع المحلي لسنة 2006.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:**

شكرا السيد الوزير على الإجابة ديالكم.

هو في الحقيقة كايصعاب علينا، السيد الرئيس، باش نتصوروا أن جهة بحال جهة الغرب اللي فيها 140 كلم ديال الساحل، وفيها مآثر تاريخية وفيها مراكز للاصطياف، فيها غابات راه جاء على لسانكم

السيد الوزير، فيها الوديان، إلخ، صعيب علينا باش نتصورها بلا مندوبية للسياحة، واخا أنه الهاجس ديال الترشيد اللي قولتيو أنه كاين، الترشيد ديال الإمكانيات ما خصوش يمنعنا ويحبس جهة على قدها باش ما يكونش فيها مخاطب.

فعلى حسب المعطيات اللي اعطيتو في التغطية ديالكم للمندوبيات في الوطن، تغطية ضعيفة لا تساير اللامركزية ولا تساير حتى النمو اللي كيعرفو القطاع، كلنا متفقين بأن هاذ القطاع كيعرف واحد النمو، فبالتالي خاصنا ناخذوه بعين الاعتبار.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد، شكرا السيد الوزير.

إذن نمر إلى السؤال الثالث الموجه أيضا إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية، حول تكوين وتأهيل العاملين بالقطاع السياحي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد فوزي بنعلال، عبد الحميد بلفيل، العربي بوراس، محمد كريمن، علي قيوح، محمد لفحل، ناجي الفخاري، عبد العزيز العزابي، عزيز الفيلالي، خديجة الزومي، محمد العربي القباج، تيتنى العلوي، حماد أهل بابا، بنجيد الأمين، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

**المستشار السيد ناجي فخاري:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين المحترمين،

كما هو معلوم أن بلدنا ولله الحمد يتميز بموقع جيوستراتيجي متميز، كما أنه يتميز بوضعية سياسية واقتصادية تسمح له بتنمية صناعته السياحية، بالإضافة إلى توفيره على تاريخ ثمين وثرات ثقافي ومعماري غني ومتنوع، وبالتالي فبلوغ 10 ملايين سائح في أفق 2010 أصبح حلم المغاربة، نظرا لما سيوفره هذا العدد من مناصب الشغل.

وبهذه المناسبة، نسجل بكل ارتياح، السياسة التي نهجها السيد الوزير السابق، وكذلك بفضل خبرته، كما أنه لدينا اليقين أنكم ستسيرون على نفس النهج من أجل إبراز إمكانية القطاع في الاقتصاد الوطني، وتعليل نموه على أساس إسهاماته في النسيج الاقتصادي، خصوصا مستوى قدرته على توفير مناصب الشغل وجلب العملة الصعبة.

وهذا ما يستدعي إلقاء التفاتة هادفة تنشد تركيز الجهود على إنعاش القطاع من أجل تأهيله، وتأهيل وتكوين العاملين بالقطاع ليكونوا في مستوى هذا العدد الهائل الذي يستقبله المغرب لضمان تنافسية على صعيد السوق العالمي للسياحة، وتعزيز مساهمته في التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

كما أن هذه الإستراتيجية تتطلب تنسيقا وتعاونا محكما ما بين الدولة والجماعات المحلية والقطاع الخاص، من أجل ضمان العوامل الضرورية لتلبية المتطلبات المستقبلية للسياحة، خاصة منها تخصيص المناطق السياحية ذات القدرات والكفاءات التنافسية العالمية.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن إستراتيجية الوزارة خلال هذه السنتين التي تفصلنا عن سنة 2010 من أجل بلوغ العدد المنشود؟ وما هي إستراتيجية الوزارة من أجل تكوين العنصر البشري؟ وكم هو عدد خريجي أسلاك المؤسسات السياحية بجميع مستوياتها حتى يومنا هذا؟ وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

**السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السيد الفريق المحترم على طرحه لهذا السؤال، سؤال مهم في ورش أهم هو الورش ديال التكوين وديال التأهيل، اللي هو من أهم الأوراش في رؤية 2010، ولكن مع ذلك، وقلتها مسبقا في معرض الجواب عن سؤال في هذا الصدد، يجب أن نقر أنه بنسبة ستة دلأوراش المضمنة في رؤية 2010، أن الورش المتعلق بالتكوين والتعليم وتأهيل الموارد البشرية اللي هي الضمانة ديال الخدمة ذات الجودة، والضمانة ديال الرفع من مستوى قطاعنا السياحي، أن هذا الورش يعرف بعض التأخر.

نعطيكم رقم، رؤية 2010 كتهدف لتكوين 72 ألف متدرب في أفق 2010، من 2001 إلى 2010، إلى يومنا هذا كونا

20.000، يعني كيفاش غادين نديروا نكونوا 52 ألف في ثلاثة سنوات المقبلة؟

أعدنا النظر فهاذ الأرقام، ولقينا بأنه حصل هناك بعض التأخر في تفويت المحطات السياحية، أنه يجب تكوين في غضون 2010 لمواكبة كل توسيع الطاقة الإيوائية، اللي الآن كل الاستثمارات اللي الآن موجودة في العديد من المحطات السياحية وبالمدن السياحية، يجب تكوين 35 ألف متدرب ومتدربة تكوين عالي وذو جودة عالية لمواكبة هذا التوسع.

وعندنا طبعا أفكار في هذا المجال، وقمنا بواحد الدراسة اللي حددت حتى الجهات وعدد المتدربين بالجهات وأيضا طبيعة التكوين، هذا ما تيمنعش أنه من 2001 حتى 2007 تم توسيع الطاقة الاستيعابية لكل المؤسسات التابعة للوزارة أو التابعة للمكتب المهني وإنعاش الشغل، بحيث تم توسيع أربع مؤسسات تابعة للوزارة في كل من أصيلة، مراكش، الجديدة والسعيدية، ومن المرتقب توسيع أربع مؤسسات جديدة من طرف مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في كل من تطوان، الفنيدق، الجديدة، مكناس والحسيمة، وسيتم فتح أربع مؤسسات إن شاء الله في السنة المقبلة في كل من الصويرة، وبني ملال، مراكش وأكادير.

هدفنا أنه شاء الله في بداية السنة المقبلة غادين نوقعوا على واحد العقدة برنامج اللي غادي تحدد الأهداف الدقيقة في مجال تكوين كل جهة بجهة، وهاذ العقدة دالبرنامج غادي تمتد من 2008 إلى 2012.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد ناجي فخاري:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على المعطيات، نحن لا نشك في المجهودات التي تقوم بها في قطاعكم، كما نود أن تبذلوا مجهودات كثيرة وكبيرة لمواكبة التأطير وتكوين خريجي المدارس الفندقية لمواكبة السياح المتوافدين على المغرب، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع الموجه كذلك للسيد وزير السياحة والصناعة التقليدية حول تصنيف الفنادق، للمستشارين المحترمين السادة: سفيان القرطاوي، إبراهيم أبوزيد، سعيد أرزقي، يونس العراقي، عبد الحميد البوجادي، خالد برقية، حميد كوسكوس، عياد الطيبي، إدريس مرون، إبراهيم فضلي، عبد المجيد الحنكاري، محمد الكبوري، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

**المستشار السيد سفيان القرطاوي:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

يعد قطاع السياحة إحدى الرهانات الكبرى للمشروع التنموي لبلادنا، التي تعيش فترة معمارية واستثمارية ضخمة في هذا المجال على امتداد تراب المملكة وعلى اختلاف المنتوج السياحي.

إلا أن قضايا ومشاكل تعترض سير هذه المؤسسات السياحية، من قبيل المعايير التي يتم استعمالها لتصنيف هذه المؤسسات السياحية ومراقبتها، احتراما للإطار القانوني المنظم لهذا المجال، خاصة وأن الإجراءات المعمول بها تتمثل في تصنيف الفنادق من طرف اللجنة المختصة بعد مرور فترة زمنية طويلة تقدر أحيانا بسنوات، على البدء في اشتغال هذه المؤسسات، في الوقت الذي ينص فيه القانون على ضرورة تصنيفها مع بداية اشتغالها واستقبالها للزبناء.

من هذا المنطلق، نسائلكم السيد الوزير:

— ما هي الإجراءات المعتزم القيام بها لضبط هذا الخلل، للعمل على ضرورة تصنيف هذه المؤسسات مع بداية اشتغالها؟

— وما هو دور وزارتكم إلى جانب كافة المتدخلين في هذا القطاع، للعمل على مراقبة مدى تطبيق تقنيات التصنيف بكل شفافية في الوقت المناسب؟

شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:**

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر الفريق المحترم على وضعه لهذا السؤال اللي غادي يعطيني واحد الفرصة باش نعطي واحد النظرة موجزة عن الطاقة الإيوائية السياحة المصنفة حاليا ببلادنا، إلى متم سنة 2007، متم هاذ السنة، والتي تصل إلى 140 ألف سرير فندقي مصنف، بعد أن كانت في حدود 97 ألف سرير فندقي مصنف سنة 2001، وطبعا 2001 تعد السنة الأولى في الشروع في إنجاز رؤية 2010.

وقد تم توسيع هذه الطاقة الإيوائية بمعدل 6.000 سرير جديد كل سنة، من سنة 2001-2007، عوض المعدل اللي كان خاصنا نكونوا فيه ديال 15 ألف سرير سنويا من 2001 إلى 2007، باش نوصلوا 230 ألف سرير كما هو محدد في اتفاقية الإطار ديال رؤية 2010.

وهذا التأخر راجع بالأساس إلى التأخير الحاصل في إنجاز المحطات السياحية الشاطئية المبرمجة في المخطط الأزرق، والتي تم تفويتها كما تعلمون، آخر محطة تم تفويتها يا الله في السنة الماضية، وطبعا كل محطة هي استثمار ضخم، أن الشروع وبداية إنجاز الأسرة والفنادق تياخذ واحد الشوية ديال الوقت.

فيما يتعلق بالإجابة المباشرة للسؤال، يجب التوضيح أنه طبقا لأحكام القانون رقم 61.00 بمثابة النظام الأساسي للمؤسسات السياحية، الصادر بالجريدة الرسمية ديال 15 غشت 2002، فإن تصنيف المؤسسات السياحية يكون على مرحلتين متتابعتين ومتكاملتين، ويتعلق الأمر بالتصنيف المؤقت الذي يخضع له كل مشروع لبناء مؤسسة سياحية أو تحويلها أو توسيعها.

أما التصنيف الثاني فيتعلق بالتصنيف المرتبط بالاستغلال المحدد وفقا للمعايير الدنيا المقياسية والوظيفية والاستغلالية، ويتم بناء على طلبات التصنيف التي توجه إلى مندوبي السياحة قبل تاريخ الشروع في استغلال المؤسسة بشهرين.

ويوكل إلى السيد والي الجهة طبقا للمادة 6 من نفس القانون مسؤولية مراقبة وتصنيف المؤسسات بعد استشارة اللجنة الجهوية لتصنيف المؤسسات السياحية.

وتشرع هذه اللجنة في عملية التصنيف بصفة دورية في إطار التدبير اللامركزي، بعد توصلها بمجموعة من طلبات التصنيف واستيفاء عدد من المؤسسات التي تستجيب للمعايير المتعلقة بالتصنيف.

هذا، وقد يكون التأخير في تصنيف مؤسسة سياحية ما، راجع إما لعدم استيفاء عدد من طلبات التصنيف أو نقص في المعلومات المتعلقة بالملف التقني الخاص بالمؤسسة، أو عدم توصل السلطة المكلفة بالتصنيف بطلبات في الموضوع من مالكي أو مسيري هذه المؤسسات، وقد يكون سبب التأخير ناتج أيضا عن عدم احترام مالكي المؤسسات السياحية لمراحل التصنيف، ونخص بالذكر التصنيف المؤقت، حيث أنه في بعض الأحيان يتم بناء مؤسسة سياحية بدون احترام المعايير الواجب إتباعها.

وتجدر الإشارة في هذا الأمر، أن قطاع السياحة سيعمل خلال السنة المقبلة إن شاء الله على دراسة وبحث في مدى تطبيق معايير التصنيف المعمول بها على أرض الواقع، وكذا مراقبة هذا التصنيف بهدف رفع مستوى وجودة الخدمات المقدمة من طرف هاته المؤسسات، وبالتالي العمل على تحسينها.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد سفيان القرطاوي:**

شكرا السيد الوزير على هاذ الإيضاحات والتدقيقات اللي جابها في الجواب ديالو، ولكن خلا بعض التوضيحات ما وضح لنا بين الترخيص للترقيم الوقت ديالو، ملي تيقول المؤقت، ما بين المؤقت والنهائي شحال المدة؟ حيث تنلقاوا بعد الفنادق اللي تتحمل خمسة نجوم، ولكن ملي تنكونوا في أرض الواقع تماك في عين المكان، متستاهلش تكون خمسة نجوم.

لهذا إلا بغينا حنا واحد السياحة نظيفة، أستسمح العبارة "منسرقوش الزبون"، حيث الزبون ملي تيحجز غيجي لفندق ديال خمسة نجوم، أشنو فيه؟ التسعيرة ديال خمسة نجوم، ولكن الخدمة مكيناش ديال خمسة نجوم، وهاذ الشي عشناه وعيناه في العديد ديال الفنادق، ما غاديش نذكروا الأسامي ديال الفنادق، ولكن تنحملوا السيد الوزير باش تكون مراقبة مستمرة لهاذ الفنادق اللي خاصها تكون دورية، ماشي غير نهار المراقبة تتجي لجنة تراقب واش هاذ الفندق يستاهل يكون خمسة نجوم أو أربعة نجوم أو ثلاثة نجوم، خاص تكون عنده دورية سرية اللي تتجي تنزل فهاذ الفنادق وتتشوف وتتعاين فعين المكان، تتجي تجلس يومين أو ثلاثة أيام، وتتعرف السيرة ديال هاذ

الفندق والعمل والجودة ديال العمل والجودة ديال الخدمات اللي تيعمل بها، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:**

أنا متفق مع السيد المستشار فيما يتعلق بالمراقبة الصارمة لتصنيف كل المؤسسات الفندقية، من أجل أن تكون يعني كل مؤسسة ملي تترفع من عدد النجوم ديالها، أن ذاك عدد النجوم يكون هو مطابق للخدمة المؤداة داخل لفنادق.

فالسؤال فيه شقين، كاين السؤال المتعلق بالطريقة أو مسطرة التصنيف، وأنا فسرتها ليك، ملي تيكون شي مشروع فندقي قبل ما يبدا المشروع تيكون التصنيف المؤقت، وقبل ما يبدى الاستغلال ديالو بشهرين تيكون، واش ذاك الشي اللي كان في البلان واش هو اللي تطبق، يعني قبل الاستغلال ديالو بشهرين تيكون التصنيف النهائي، وهناك لجنة وزارية برئاسة السادة الولاة هما اللي تيقوموا بهاذ العملية ديال التصنيف.

بقيت الطريقة ديال المراقبة، أنا متفق معكم السيد المستشار المحترم، أنه وخا لو كان تنصنفوا من بعد واحد السنوات، تيمكن ذاك التصنيف ميبقاش قايم، ولهذا هاذي إشكالية كبيرة ونفكر في الوزارة في حل نهائي لهذه الإشكالية حتى تكون المراقبة مستمرة ومستدامة، ويكون طبعا تصنيف المؤسسات ذو قيمة وذو مصداقية على طول الزمان.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

وأشكر باسمكم وزير السياحة والصناعة التقليدية على مساهمته معنا، وننتقل إلى الأسئلة الموجهة لقطاع التربية الوطنية، وستتولى الإجابة عنها السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي.

السؤال الأول موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول وضعية مؤسسات تكوين الأطر، للمستشارين المحترمين السيدين: عبد الله عطاش، وجامع معتصم، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

**المستشار السيد عبد الله عطاش:**

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما تعلمون السيدة الوزيرة، تعاني مؤسسات تكوين الأطر التابعة لوزارتكم المتمثلة في مراكز تكوين المعلمين، مراكز التربية الجهوية، وكذلك المدارس العليا للأساتذة، تعاني هذه المؤسسات من وضعية استثنائية، إذ على الرغم من قرب انتهاء ورشات الإصلاح اللي لم يبق فيها إلا سنتان، فإن هذه المؤسسات ما تزال تعيش في وضعية ما قبل الإصلاح، بحيث أنها تشكل مثالا صارخا لهدر الطاقات من الأطر العلمية والتربية العاملة بهذه المؤسسات والتي لا تتم الاستفادة منها، سواء على مستوى التأطير أو على مستوى التكوين المستمر ولا على مستوى البحث العلمي.

بحيث أنها، كما قلت سابقا، لم تدخل بعد زمن الإصلاح رغم تغيير المناهج وتغيير البرامج التي مرت عليها سنوات، ولكنها بقيت راكدة كما هي سابقا.

وهي كذلك أحد نماذج تبذير الإمكانيات المحدودة للدولة، حيث أن أغلب هذه المؤسسات تشتغل بنسبة ضعيفة من الطاقة الاستيعابية، بل إن العديد منها أصبح عدد الطلبة أقل بكثير من عدد الأطر، بل إن مؤخرا بدأ تفويت عدد من الأطر منها إلى مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي، والأكثر من هذا أن بعضها واقف وجامد، وليس به أطر معطلة، بحال المثال ديال مركز تكوين المعلمين بالرباط.

لذلك نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، ما هو برنامج وزارتكم لإدماج مؤسسة تكوين الأطر في سيرورة الإصلاح نظام التربية والتكوين؟ وما هي التدابير التي ستتخذونها لتفعيل هذا البرنامج في حال وجوده، والآجال الزمنية للتنفيذ؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم سيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

**السيدة لطيفة العابدة، كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:**

شكرا السيد الرئيس.

أود في البداية أن أشكر السيدين المستشارين على توجيه هذا السؤال المتعلق بمؤسسات تكوين الأطر، اللي هي في الحقيقة كتلعب واحد الدور أساسي في مجال الارتقاء بالمنظومة التربوية بشكل عام.

كما أن الوزارة تعتبر التكوين الأساسي وإعادة تأهيل الفاعلين التربويين إحدى المداخل الأساسية لإعطاء نفس جديد للإصلاح، وهاذي من المحاور في الحقيقة الرئيسية التي نشتغل عليها حاليا من أجل وضع تصور لإعادة هيكلة هذه المراكز ولإعادة تنظيم التكوين الأساسي، والتكوين المستمر اللي هو بحق الرافعة الأساسية للإصلاح.

إذن الوزارة ما غفلاش على هاذ الموضوع هذا، بطبيعة الحال في الفترة المنصرمة ماكانش واحد، يعني واحد الإصلاح جذري لهذه المراكز، ولكن كانت هناك بعض الإصلاحات اللي همت البرامج على مستوى مراكز تكوين أساتذة الابتدائي ومراكز تكوين أساتذة الإعدادي، كما أن ولوج مراكز تكوين أساتذة الإبتدائي الآن يتم بشروط مغايرة، حيث كانوا كيدخلوا بالبكالوريا ودابا كيدخلوا بالشهادة الجامعية.

إلى سمحتو لي السيد الرئيس، غادي نعطي بعض المؤشرات حول هذه المراكز، لأن العدد ديالها كيبلغ 57 مركز، بين مراكز تكوين أساتذة الابتدائي والإعدادي والثانوي، وكذلك مراكز تكوين المفتشين وأطر التوجيه والتخطيط، وهاذ المراكز بطبيعة الحال واكبت توسع المنظومة التعليمية وأول مركز أحدث في 56، والعدد ديال الأساتذة والأطر الذين تكونوا في هذه المراكز يبلغ حاليا 280 ألف إطار.

فيما يخص الوضعية الحالية على مستوى المراكز ديال التكوين حاليا كاين 6204 ديال الطلبة.

بطبيعة الحال السيد المستشار يتكلم على الطاقة الاستيعابية، الطاقة الاستيعابية هي أكثر بكثير من هذا العدد، ولكن نظرا لتقلص عدد المناصب المالية المخولة للقطاع، كنكونوا غير الأعداد الذي غادي يمكن لنا نوظفها في إطار المناصب المالية المتاحة.

هناك بطبيعة الحال إلى شفنا المؤشر المتعلق بالتأطير، كنلقاوا بأن عدد الأساتذة فعلا كبير، ولكن كاين واحد سوء التوزيع لا في الجانب الجغرافي ولا في مجال التخصصات.

كما أنه هذه الأطر هاذي يتم توظيفها كذلك في التكوين المستمر، خصوصا ديال الإدارة التربوية وديال الأساتذة داخل المنظومة التربوية، اللي كتعرفوا بأن في هذين السنتين الأخيرتين عرفت واحد الارتفاع في وتيرة التكوين المستمر، وهذه المراكز تساهم بشكل واضح في هذا الارتقاء بتكوين مستمر للفاعلين التربويين، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد جامع معتصم:**

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

طبعا المسألة الأساسية الأولى، نقترح أنه اللجنة ديال التعليم في مجلسنا أن تعقد جلسة خاصة بالتقويم ديال المسار ديال الإصلاح، لأنه فعلا نحن في نهاية المرحلة النهائية ديال الإصلاح، وينبغي أن يقف البرلمان حول مستوى تحقق المشاريع ديال الإصلاح، خاصة الميثاق، في الأصل كان يطالب بأن يكون هناك تقرير سنوي يعرض على البرلمان.

النقطة الثانية، وهو أنه هذه المراكز كما أشرتم، السيدة الوزيرة، أنا كنعتبره مدخل أساسي للانطلاق في الورش ديال إصلاح الجودة، يعني ما يتعلق بالجودة لأنها متعلقة بالموارد البشرية، وهاذ المراكز إلى اليوم لم تشتغل بما يكفي، ومادارش الجهد الذي ينبغي، وهذا أول ما ينبغي أن نقر به، فعلا وقع تأخر كبير في انطلاق هذه المؤسسات، باش تشارك في الورش ديال الجودة بشكل كبير.

المسألة الثالثة، نحن نعتقد أنه هذه المؤسسات، كان من المقترحات أن يتم إدماجها مع التعليم العالي، نرفعو المستوى ديالها فالارتباط بالتعليم العالي وبالجامعات، ولكن في نفس الوقت أن نحافظ على خصوصيتها التربوية، يعني باش يبقى فيها البعد التربوي حاضر بشكل كبير جدا، وأن يكون البحث العلمي الذي ينبغي أن يدعم، مع كامل الأسف مكاينش داخل هذه المؤسسات، خاصوا يتدعم، البحث العلمي، داخل هذه المؤسسات، وأن يكون بحثا علميا تربويا، وفي نفس الوقت أن يكون لها دورا كبيرا جدا في المجال ديال التكوين الأساسي والتكوين المستمر، اللي خاص تدار برامج ومناهج جديدة اللي تعطي

لهاذ المؤسسات الدور الأساسي الذي ينبغي أن تقوم به، بعيدا عن الصراع الذي نسمع أحيانا ما بين الجامعة وما بين الأكاديميات الجهوية، لأن هذه مؤسسات ديال البلاد ينبغي أن تشتغل في أن توفر الخصاص الكبير في المجال ديال الجودة، سواء في تكوين الموارد البشرية، وبالتالي بهذه الإمكانيات الموجودة اليوم خاصها تستغل بشكل إيجابي.

ونتمنى أنه كاين، ما تكلمتوش السيدة الوزيرة، على الاتفاقات التي وقعت، كاين شي حاجة وقعت في فبراير خاصة بالنسبة للمدارس العليا للأساتذة في فبراير 2007 مع السيد وزير التربية السابق، ثم مع السيد الوزير الأول في 10 غشت، فما مآل هذه الاتفاقات، واش غادي تحقق ولا مازال؟ شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

**السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:**

شكرا السيد الرئيس والسيد المستشار.

بطبيعة الحال نحن مستعدون لتقديم كل التوضيحات أمام اللجنة المختصة، هاذ الشي ما كيطرح حتى شي مشكل.

بالنسبة للسؤال الأخير المتعلق بإلحاق المدارس العليا، فعلا القرار اتخذ والآن المرسوم المتعلق بهاذ المسألة هو في طور المصادقة، ليس هناك أي تراجع على هذا القرار، ولكن التفكير اللي احنا في الحقيقة بدينا فيه الآن، هو واحد التفكير اللي كينظر لمنظومة التكوين بواحد النظرة شمولية في علاقتها بالإصلاح الجامعي وفي علاقتها كذلك باختصاصات الجامعة في هذا المجال.

وإن شاء الله، غادي نشتغلو ليس فقط على مراكز أو على تخصصات ديال تكوين الأساتذة، ولكن كل المهن المتعلقة بالتربية، لأن النظام الأساسي اللي كتعرفوه ديال موظفي الوزارة، كينص على أن كل المهن اللي كاينة في التربية، لا يمكن أن يلجها الإنسان إلا بعد تكوين أساسي متين: هذه هي الشرط ديال الجودة.

هذه المسألة هاذي مازال ما تحققاتش، وهاذي هي الموضوع ديال التفكير اللي حنا كنفكروا فيه الآن، واللي في الأشهر القليلة القادمة إن شاء الله، غادي يكون عندنا اقتراحات فهاذ الموضوع، اللي حنا واعيين بالأهمية ديالو البالغة وكنعطيوه كل العناية اللي كيستحق.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزيرة.

السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، حول ظاهرة الاكتظاظ في الأقسام وتعدد المستويات والخصاص في الأطر التربوية، للمستشارين المحترمين السادة: الحاج المعطي بنقدور، إبراهيم الحب، عمر بنونة الوريدي، محمد كرم، علال العزيوني، أحمد البوزيدي، فليتفضل السيد الرئيس لبسط السؤال.

**المستشار السيد المعطي بنقدور:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين المحترمين،

وضعنا هذا السؤال، السيد الرئيس، لظاهرة أولا الاكتظاظ، ومن بعد الاكتظاظ كاين تعدد المستويات والخصاص الكبير، هادوا ثلاثة مشاكل تيعيش فيها التعليم.

الاكتظاظ هو ناتج عن الخصاص، وسياسة الوزارة فيما يتعلق بالنسبة للاكتظاظ، وأقرها السيد وزير التربية في أثناء مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التربية، الاكتظاظ الآن هناك مدن كثيرة وجهات كثيرة أكثر من 50 تلميذ اللي ربما يتنافى مع المقاييس والمعايير المتداولة دوليا حسب قدرات التلاميذ وكذلك المؤطرين، الأساتذة وّالمعلمين، كيفية إيصال المعلومة إلى التلاميذ والعدد الذي يمكن أن يتعامل معهم المعلم.

نرى أن ظاهرة الاكتظاظ بدأت شيء كأنه يجب أن تعامل معه بشئ مألوف، وهو يتنافى مع المقاييس والمعايير، ما عرفتش أشنو هي الآن التوجهات ديال الوزارة فيما يتعلق بالنسبة للاكتظاظ؟

فيما يتعلق بتعدد الاختصاصات أو المستويات، في القسم الواحد قد يصل في بعض الجهات كما سمعنا أثناء المناقشة إلى خمس مستويات في قسم واحد، كيف يمكن أن نتقبل أن معلما يدرس مستويين، فبالأحرى خمس مستويات في حصة واحدة؟

ونتساءل عن الجودة وعن المطلب ديالنا اللي نسعاو في الأخير، وهو أننا نريد أن نصل إلى الجودة، وفي آخر السنة كنجيوا تنلقاو 400 ألف تلميذ اللي تيغادروا، ما بين تلميذ في الإبتدائي والثانوي اللي تيغادروا التعليم، هذا هو الهدر الحقيقي وأسبابه واضحة.

المغادرة الطوعية اللي ترتبت في هاذ المسائل، غادر حوالي 13 ألف إطار ديال وزارة التربية الوطنية، خلقوا مشاكل و لم تعوض، الآن هناك عدد من المؤسسات بدون مديرين، وهذا أقره السيد الوزير لسؤال وضعناه، الآن كيفية التغلب عن هذه الوضعية؟

ولذلك نساءل السيدة الوزيرة: ما هي خطة الوزارة الإستعجالية لحل هذه الإشكاليات، انسجاما مع شعار الجودة المتوخاة، خاصة وأننا في السنوات الأخيرة للعشرية لإصلاح منظومة التربية والتكوين؟ شكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

**السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

في الحقيقة، سبق لي في الجلسة السابقة وضحت أشنو هي الأسباب الموضوعية ديال هاذ ظاهرة الاكتظاظ في بعض الأقسام، خصوصا بالثانوي-الإعدادي، وكذلك الأسباب ديال الأقسام المتعددة المستويات.

بطبيعة الحال أنتم كتعرفوا على أن العدد ديال التلاميذ عرف واحد الارتفاع كبير خلال السنوات المنصرمة، ولكن التوسع ديال الطاقة الاستيعابية ما مشاش بنفس الوتيرة، وكذلك الوتيرة ديال إحداث المناصب المالية مكانتش كتمشي في نفس النسق، الشيء الذي نتج عليه هذه الوضعية اللي حنا الآن كنعيشوها، واللي الحلول ديالها كتقتضي أننا نوسعوا الطاقة الإستعابية، وهاذ الشي هو اللي حنا كنعملوه في الميزانية، واللي من المفروض أن الميزانيات المقبلة يكون فيها واحد الارتفاع هام، اللي غادي يمكن لنا باش نواكبوا ارتفاع ديال الطلب على التمدرس.

وكذلك فيما يتعلق بالموارد البشرية، لابد كذلك أن نوظف الموارد البشرية اللازمة، وكذلك أن نرشد توظيف الموارد البشرية المتوفرة، لأن أنتما كتعرفو بأننا عندنا واحد صعوبات كبيرة باش يعني نجعلوا واحد التوازن في الخريطة ديال توزيع الموارد البشرية، لأن بعض المدن كتعرف واحد النوع من الاكتظاظ، واحد النوع من الفائض في الأساتذة كتكون عندنا صعوبات كبيرة في إعادة انتشارها.

بالنسبة للأقسام متعددة الوسائط، أنتما كتعرفو بأن العدد القليل ديال التلاميذ في كل مستوى هو اللي كيدفعنا نعملوا هاذ الطريقة هاذي، كذلك الأقسام اللي فيها خمس أو ستة مستويات هي في الحقيقة واحد الأعداد قليلة، هاذي حالات معزولة، وربما اللي يمكن نشوفوه كحل، اللي حنا كنشتغلوا عليه، هو أولا تكوين هؤلاء الأساتذة وتزويدهم بالمهارات اللازمة باش يتعاملوا مع فئات ديال التلاميذ عندها حاجيات مختلفة، وكذلك ربما اللي نطلبوا كذلك من المجتمع المحلي، هو أن هاذ الأساتذة كذلك يكون واحد الاعتناء بهم وبالظروف ديال الاشتغال ديالهم، باش حتى هما يتشجعوا على القيام بالمهام ديالهم في هاذ الظروف الصعبة.

أما فيما يخص المغادرة الطوعية، اللي في الحقيقة كل مرة كتجي، كنبغي فقط نذكر بأن الوزارة ديال التربية الوطنية، هي الوزارة اللي كانت أكثر صرامة في التعامل مع هذا الموضوع لأن كتلقى يعني كنا أعملنا واحد الآلية ديال المراقبة باش ما يخرجوا الأساتذة غير في المناطق اللي فيها الفائض، وبهاذ الطريقة يعني، في حين أن الوزارات الأخرى كلها ربما أعداد ديال الإرضاء ديال الموظفين بلغت واحد النسب مرتفعة، احنا عندنا نسبة الإرضاء بلغت 53%، معنى أنه تقريبا نصف الطلبات لم يتم إرضائها لأن العاملين أي المعنيين بها كيشتغلوا في المناطق الذي فيها الخصاص.

ولهذا كنظن بأن المسألة ديال العمل ديال المغادرة الطوعية ماكانش عندها شي وقع كبير على الخصاص، لأنه النسب الكبيرة مشات من الرباط ومن الدار البيضاء، من المدن الكبيرة، لأننا حرصنا على باش الأمور تمشى فهاذ الاتجاه هذا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لكم السيد الرئيس في إطار التعقيب.

**المستشار السيد المعطي بنقدور:**

شكرا السيدة الوزيرة على الرد، ولكن أريد أن أسجل على أنه ربما هذا لا يعود لكم في الوزارة، وإنما للحكومة بصفة عامة أنها يجب أن تعود إلى التخطيط، لأن التخطيط كينتج على دراسات، والدراسات كيمكن ليها تتشوف في الأمد القريب والمتوسط والبعيد، ومن ثم يمكن أن تحصر العدد اللي يمكن يكون خاصها من هنا لخمس سنوات وعشر سنوات.

أعتقد أنه الطريقة اللي تنمشيوا فيها شي شوية فيها نوع ديال الارتجالية، بدليل أنني في أثناء مناقشة الميزانية، اكتشفنا على أنه غير التسجيلات في التعليم الأولي كتنقص، كانت في 2006، 13% اللي نقصات، وفي 2007، 1%، أنه حتى التعليم الأولي فيه تناقص، وحتى كذلك معدل الخصوبة بالنسبة لنا فالمغرب فيه نوع من التناقص.

هنا كيمكن للإنسان، خاصنا تكون عندنا الجودة في الوقت اللي كنشوفو الروافد تتقل تنلقاوا الجودة تتقل كذلك، فاحنا نبحثوا عن الجودة، والجودة خاصنا يكون عندنا لهيئوا له، وتيخصنا يكون تخطيط، وبأنكم عنصر مهم في الوزارة في قطاع مهم هو قطاع التعليم اللي كيعتمد على رواسي متينة، تيخصنا ولابد نعاودوا نرجعوا للتخطيط، باش يمكن لنا نمثنوا الحاجيات ديالنا اللي حنا محتاجين بها في هاذ القطاع ديال التربية، لأنه من أهم القطاعات، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لكم السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

**السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:**

شكرا السيد الرئيس، السيد المستشار.

في الحقيقة معكم الحق، منين كتقولو بأننا علينا أن نحكم التخطيط في كل ما يتعلق بتقديم الخدمات للمواطنين المغاربة، نحن نشتغل حاليا على برنامج ديال ثلاثة دالسنوات، وبعد ذلك مباشرة عندما نشرع في إنجاز هذا البرنامج سوف نبدأ في الإشتغال على برنامج آخر ينطلق من سنة 2011.

وهذا التخطيط هذا بطبيعة الحال يكتسي أهمية بالغة، لأن العاملين داخل هذا القطاع كلهم، يعني واحد الجزء كبير فيهم مقبل على التقاعد، غادي تكون عندنا واحد الانصرافات كبيرة خلال السنوات المقبلة، وعلينا أن نخطط جيدا لتكوين كل هؤلاء الأساتذة، وكذلك لوضع البنيات التحتية اللازمة لتوفير خدمات جيدة لكل الأطفال المغاربة، نحن متفقون على هذا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الثقافة حول ما آلت إليه دور الثقافة والمعاهد المسرحية والموسيقية بالمغرب، للمستشارين المحترمين السادة: بوشعيب الهلالي، محمد الخضوري، عبد الرحمن أشن، وستتولى الإجابة عنه بالنيابة السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي، تفضل السيد المستشار لبسط السؤال.

**المستشار السيد بوشعيب الهلالي:**

السيد الرئيس المحترم،

الأخوات المستشارات المحترمات،

إخواني المستشارين المحترمين،

في قطاع الثقافة، لقد عرفت دور الثقافة وقاعات المسرح ببلادنا تدهورا لافتا للنظر، وخصوصا على مستوى تكوين الفنانين في ميدانين المسرحي والموسيقى، حيث يفتقر المغرب إلى شبكة من معاهد عليا للتكوين الثقافي، كما هو الشأن في بلدان كثيرة، مما في كثير من الأحيان يضطر الشباب إلى التوجه خارج المغرب لمتابعة هذا التكوين وفي هذا المجال.

نحن نتقدم بالسؤال لما للثقافة المغربية من أهمية كبرى في المنطقة، هل ستقوم هذه الوزارة بإيجاد الطرق من أجل حل هذا الفراغ في التكوين والتوجيه؟ وشكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس الجلسة:**

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

**السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي (نيابة عن وزيرة الثقافة):**

شكرا السيد الرئيس.

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بالإجابة على هذا السؤال نيابة عن زميلتي وزيرة الثقافة، ينبغي أولا أن أتوجه بالشكر والتقدير (تقول الوزيرة) للمستشارين المحترمين الذين طرحوا هذا السؤال الشفوي، حول دور الثقافة وقاعات المسرح ببلادنا، فهو في العمق سؤال يمس واقع حياتنا الثقافية ونوعية الممارسة الثقافية والفنية في بلادنا، وربما يطرح طبيعة النظرة السائدة بين بعض الشباب حول آفاق التكوين الثقافي والفني.

لابد أن أتفق معكم على أن البنيات التحتية الثقافية ومؤسسات التنشيط الثقافي والفني مازالت دون الاستجابة الكاملة لحاجيات شعبنا

وشبابنا، فهناك بالفعل خصاص حقيقي في الوسائل والإمكانيات وحتى في الموارد البشرية، وإن طموحنا هو أن نحقق المزيد من الإصلاح في البنيات وفي التكوين وفي الممارسة وفي الأداء، ونحن نعرف هذا الواقع ونحاول أن نتغلب على جوانب العجز في الميزانية المخصصة لقطاع الثقافة، حتى نتمكن من تحقيق التطلعات المشتركة بيننا وبينكم.

مع ذلك، أستسمحكم، السادة المستشارين المحترمين، أن ألفت الانتباه إلى المشاريع الكبرى التي يتم إنجازها الآن برعاية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بل بإشرافه الشخصي والفعلي والمباشر، ومنها كما تعلمون "المعهد الوطني العالي للموسيقى والرقص" بالرباط الذي يوجد ورشه بجوار "المسرح الوطني محمد الخامس"، إضافة إلى "المكتبة الوطنية" و"متحف الفن المعاصر".

وفي انتظار استكمال بناء هذا المعهد، هيأت الوزارة برنامجا إصلاحيا للتكوين الموسيقى يمتد على سنوات 2007-2012 حدد بعض الأولويات منها:

1. إعادة هيكلة وترتيب مؤسسات التعليم الموسيقي والفني؛
2. إعداد النصوص التشريعية المنظمة للتعليم الموسيقي الجديد؛
3. إصلاح البرامج التعليمية، حيث تشكلت لجان متخصصة في مختلف المواد والشعب الدراسية، ستسهر على وضع برامج للتعليم الموسيقي، وفقا لنظام الإصلاح الجديد؛
4. توظيف الأطر التعليمية وحل إشكالية تكوينها التربوي؛
5. إبرام اتفاقيات شراكة مع مؤسسات وطنية وأجنبية للتعليم الموسيقي المتخصص؛
6. إصلاح بنايات المعاهد الموسيقية ومدها بمزيد من التجهيزات التربوية.

أما فيما يتعلق بمجال التكوين المسرحي، فإن المغرب يتوفر منذ 1986 على "المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي"، وهو أول مؤسسة عليا متخصصة في التكوين الأكاديمي على مستوى عالي، وقد تخرج من هذا المعهد حتى الآن 257 فنانا، أصبح لهم اليوم حضور فاعل في الحقل الفني، كما أن عددا من هؤلاء الخريجين قد تألقوا في حقول اشتغالهم الإبداعي، وباتوا من مشاهير السينما والمسرح والتلفزيون على الصعيد الوطني، بل إن بعضهم يسير بثبات في شق طريقه نحو الحضور العربي والدولي، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد بوشعيب الهلالي:**

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين المحترمين،

أنا أشكر السيدة الوزيرة التي نابت عن الوزيرة المكلفة بالشؤون الثقافية، وكذلك البيانات التي أعطت، الذي تتجه نحو طلباتنا في هذا القطاع.

إن قطاع الثقافة يجب أن نرفع من مستواه في أسئلتنا وفي ميزانيتنا، لأن الثقافة في بلادنا هي من الركائز الكبرى لسياسة السياحة في بلادنا، وإن التشكي الذي نراه أمام الشاشة في كل فرصة، التشكي من المخرجين ومن الثقافيين على المستوى الذي يعيشه هذا القطاع.

إن كثير من البلدان كانت صديقة أو غير صديقة يستغلون هذا الفراغ في البداية ديالها، ونحن كنا ننتظر اليوم برنامجا محددا طموحا يرفع من مستوى القطاع الثقافي، ولكن كيفما كان الحال، حنا تنتمناو في المستقبل أن يرفع مستوى هذا القطاع، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

**السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:**

بطبيعة الحال السيد الرئيس، السادة المستشارين، الحاجيات ديال المواطنين المغاربة في كل المجالات هي حاجيات كبيرة، ويعني الحكومة التزمت بالاهتمام بهذه الحاجيات وبالرفع من وتيرة تقديم هذه الخدمات، لا في المجال الثقافي ولا في المجالات الأخرى للمواطنين المغاربة، اللي هناك هو أن إمكانيات بلادنا المادية هي إمكانيات ضئيلة لا ترقى إلى مستوى هذه الحاجيات، وعلينا أن نتعبأ جميعا، أن نعبئ ذكاءاتنا من أجل إيجاد الصيغ الملائمة لتقديم أجود الخدمات اللي كينتظروها المواطنين المغاربة، وسوف نتعبأ معكم من أجل ذلك، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيدة الوزيرة، كما أشكركم على مساهمتكم معنا.

ونتنقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، حول حماية الأطفال والناشئة من المواقع المضرة بهم بشبكة الإنترنيت، للمستشارين المحترمين السادة: محمد طالحا، لحبيب لعلج، خيري بلخير، أحمد السرغيني، علي طالحا، عبد السلام الهمس، جمال الدين العكرود، أمين الدراق، لحبيب النواس، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

**المستشار السيد محمد طالحا:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارين،

أيها الحضور الكريم،

يعرف عالم الإعلاميات والإنترنيت ثورة حقيقية، بحيث أصبح من الضروري مواكبة هذا التطور، وبذلك انخرطت فئة عريضة من الأسر المغربية في شبكة الإنترنيت، لكن لهذه العملية عواقبها على الأطفال والناشئة، بحيث أنه ليست هناك مراقبة صارمة كما هو معمول به في أوروبا التي تصفي المواقع الغير المرغوب فيها المضرة بتربية الأطفال الناشئة.

سيتم القول بأنه في إطار العولمة والانفتاح الواسع، على الفئة المعنية حماية نفسها بالوسائل الخاصة عبر اتخاذ الإحتياطات اللازمة، لكن ما كل الأسر في متناولها ذلك، كما أن هذا الشأن هو شأن وطني.

وفي هذا الصدد، نؤكد على أنه بحكم أن "اتصالات المغرب" هي التي تسوق الإنترنيت أكثر انتشارا (L'ADSL)، فالمفروض عليها أن تعمل على حماية أبنائنا من مثل هذه المواقع الإباحية والمضرة، وكذا شركتي "ميدتيل" و"وانا".

لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن إمكانيات العمل على حماية أبنائنا من مثل هذه المواقع، وماهي التدابير التي ستتخذونها في هذا الشأن؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة للإجابة على السؤال.

**السيد أحمد رضى شامي، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:**

بسم الله الرحمان الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة والسادة المستشارين المحترمين.

تأتي مخاطر هذه الظاهرة التي أشار إليها السيد المستشار من الولوج إلى بعض المواقع المحظورة أو عبر البريد الإلكتروني أو غرف الدردشة، حتى غرف الدردشة تتبحث في هذا المشكل هذا، وهي ظاهرة تعاني منها كل المجتمعات ومن الصعب التحكم فيها، والمغرب ليس بمنأى عن هذه المخاطر.

خاصة إذا علمنا أن عدد المنخرطين في خدمة الإنترنيت بلغ إلى حدود شتنبر2007، 490 ألف منخرط، بينما تجاوز عدد الفضاءات العمومية للولوج (les cybers cafés) 6.000 فضاء، وهو ما يؤطر حوالي 6 مليون من المستعملين نتاع الإنترنيت.

وقد يحدث أن يتم استغلال الإنترنيت بطرق غير سليمة، وهو ما يقع خارج إرادتنا، ولكن يمكن نهج خطة وقائية، تتضمن على:

أولا: التوعية الشاملة للأفراد والأسر والمؤسسات في المدارس والجمعيات وفضاءات الولوج الجماعي بمخاطر ومضار ولوج بعض المواقع المنحرفة، خاصة بالنسبة للأطفال، وذلك بإشراك كل الفاعلين في المجال عبر بعث رسائل إلى المنخرطين للتحسيس؛

ثانيا: تسهيل الولوج إلى مختلف برامج التصفية والمراقبة التي يضعها الفاعلون في هذا المجال رهن إشارة المنخرطين في الإنترنيت، وهي التقنية الأكثر إتباعا في العديد من الدول، مثل برامج المراقبة العائلية " le contrôle parental" والمضادات للإشهار العشوائي " l'anti spam"؛

ثالثا: مصاحبة المنخرطين في كيفية استعمال هذه البرامج وتفعيلها؛

وأخيرا: العمل على مصاحبة المؤسسات التعليمية في إطار التحيين المستمر للائحة المواقع المحظورة وفق برنامج، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد محمد طالحا:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات، ولكن هناك بعض الملاحظات:

أولا، الفراغ القانوني في تدبير مجال الإنترنيت إلى يومنا على الصعيد الوطني، ثم أن الحكومة ما عملت حتى شي مجهود في هاذ الباب هذا، كما كتقولوا، السيد الوزير، أن الأمر كيتعداكم مكتحكموش فيه، ولكن يجب حث les opérateurs techniques العاملين على صعيد المواقع على وضع مصفاة ديال الإنترنيت، ما بالكم السيد الوزير غدا إلى صبحات الإنترنيت في portables (إلى انتشرت في portables)، الآن باقي بعض الأسر كتحكم في ولادها يعني مني كيشاطيوا أو تاينافيكيوا، كيفما تانقولوا، أمامها، ولكن دابا راه البورطابل منتشر، ولكن إذا انتشرت فيه الإنترنيت ما بقى تحكم عند الآباء على أطفالهم، حتى هذه القضية الذي قلت ديال - le contrôle parental- ماتبقى عنده جدوى.

ثم حث toujours les opérateurs على خلق نقط تواصل، ما كاينش لحد الآن les points de contacts اللي معمول بها في أوروبا، إنشاء نقط الاتصال مع الشرطة القضائية لتتبع المواقع المضرة بالشباب والصغار.

ثم يجب حث المجتمع المدني باش يتعاملوا مع الحكومة ومع المعنيين بالأمر في هذا الموضوع للتصدي لهذا المشكل، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

**السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:**

شكرا على هذه الإيضاحات وعلى هذه التساؤلات، هو حقيقة كاين هاذ الظاهرة، ولكن كيف قلت هو ذاك المواقع تيمكن لهم يدوزوا من واحد المكان لواحد آخر، ذاك شي علاش la censure ذاك le filtrage صعيب بزاف في الدول كلهم، ولهذا ذاك الوقاية اللي هضرت عليها في نظري هي أحسن شيء اللي يمكن لنا نديرو، ذاك الوقاية وذاك-le contrôle parental- اللي هضرت عليه وذاك les anti spam اللي يمكن نؤسسهم.

دابا كاين واحد القانون آخر يمكن لنا نركزوا عليه، باش إلا كانوا شي مواقع في المغرب تيضروا يمكن لنا نوقفوهم، واخا ماشي عبر قانون 1996 ديال الإنترنت، كاين عندنا واحد القانون اللي يمكن لنا سميتو نتركزوا عليه، ولهذا تنظن بأن هذا الميدان هذا خصوا واحد الاجتهاد مازال نزيدوا فيه إن شاء الله فاجتهاد دائم.

وهذا المشكل هذا ماتيتطرحش غير في الإنترنيت، خذوا غير البارابول، هذاك واحد الظاهرة "كفس" أكثر من هاذ الشي ديال الإنترنيت، شحال كاين الناس تيتصلوا بالإنترنيت، شحال كاين دالناس اللي تيشوفوا البارابول، فتنظن بأن هاذ الميدان هذا واحد الميدان جديد عندنا في المغرب - واخا ماشي جديد زعما كجديد -، ولكن مازال عاد ينتشر فيه ومازال خصنا ،متفق معك، تكون عندنا واحد الوسائل باش نحفظوا أولادنا من هاذ الظاهرة هاذي، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

كما نشكركم السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة على مساهمتكم معنا.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة، حول صندوق المقاصة، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، أحمد الشرقاوي، العربي الهرامي، محمد طريبش، محمد العقاوي، ميلودي عفوت، ميلود ناصر، عبد القادر البريكي، محمد البطاح، أحمد الديبوني، عبد السلام أحدوش، محمد عبده عز الدين، محمد أبو الخدادي، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

**المستشار السيد ميلودي عفوت:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

والسادة والسيدات،

أقدمت الحكومة في القانون المالي 2008 على رفض تحملات صندوق المقاصة لتصل إلى 20 مليار درهم، ويعتبر هذا المبلغ الذي يقدر ب1.3 للاستثمار العمومي الذي خصص نفسه القانون المالي للنهوض بالبنايات الأساسية، التي تعتبر الدعامة الأساسية لفك العزلة وتحسين أوضاع المواطنين، هذا المبلغ الضخم الذي أكدت الحكومة على أنه يذهب في اتجاه الحفاظ على المستوى المعيشي وعلى القدرة الشرائية للمواطنين البسطاء، لا ينعكس على أرض الواقع المعيش، وذلك من خلال ردود فعل الشارع المغربي التي لازالت تحتج على

ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، حيث نجد أن هذه الأموال الطائلة لا تستفيد منها الشريحة المحتاجة.

السيد الوزير، نسألكم عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون القيام بها لكي يلعب صندوق المقاصة الدور المنوط به؟ شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الإقتصادية والعامة للإجابة على السؤال.

**السيد نزار بركة، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:**

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

في البداية أود أن أشكر الأخ على سؤاله، وأريد كذلك أن أتقدم بأحر التهاني للسادة والسيدات المستشارين المحترمين بمناسبة عيد الأضحى المبارك.

وفي هذا الإطار وقبل الإجابة ينبغي أولا التذكير بأن صندوق المقاصة يلعب واحد الدور أساسي في حماية القدرة الشرائية للمواطنين من خلال الحد من تأثيرات تقلبات الأسعار الخارجية على السوق الداخلي بالنسبة للمواد المدعمة.

وهنا اسمحوا لي نذكركم ببعض المعطيات، وهو أن هاذ العدد ديال المواد المدعمة عرف تقلصا تدريجيا مع مر الزمان، حيث مر من عدد هام من المواد كان فيها الإسمنت، الأسمدة، البذور، الحليب ومشتقاته، الحبوب، السكر، الزيوت الغذائية، إلى خمسة مواد حاليا وهي المواد النفطية وغاز البوتان والسكر وعباد الشمس والدقيق الوطني، وزدنا في شتنبر الدقيق الممتاز بحكم الإرتفاع اللي كان في الأسواق الدولية.

وهنا اسمحوا لي نرجع نفتح واحد القوس، بأن الزيوت الغذائية فهي محررة منذ سنة 2000 هاذي أكثر من 7 سنوات وهي محررة، وبالتالي فماشي هي الدولة، ماشي الحكومة التي تتزيد في هاذ الأسعار ديال الزيوت الغذائية، راه الارتفاع دالأسعار ناتجة عن ارتفاع الأسواق الدولية والإشكالية ديال العرض والطلب، 80% من هذه الزيوت راه هي مستوردة.

وبالتالي فملي تنسمع بهاذ الإخوان تيطرحوا إشكالية تيقول بأن كاين تستر ديال الحكومة زادت في الزيت وماقلتهالناش راه هذا خطأ، راحنا مازدنا لا في الزيت ولا في حتى حاجة، أكثر من هاذ الشي، فالمواد المدعمة راحنا قوينا من خلال صندوق المقاصة، وهاذ الشي اللي جعلكم توضعوا ذاك السؤال اللي تتقولوا بأن هاذ الغلاف المالي ديال 20 مليار درهم، فهو غلاف كبير جدا لأنه يمثل ما يقارب الثلثين ديال الاستثمار، وهنا تيطرح إشكالية كبيرة، وأنا متفق معكم 100% بأن خصنا نشوفوا كيفاش يمكن لنا نتجاوزوا هاذ الإشكالية.

وفي هذا الإطار تيخصنا بحال اللي جاء في السؤال، وهو التعجيل في إعادة النظر في النظام المعمول به حاليا، لأن هذا النظام تيستفيدوا منه الفقراء ولكن كذلك الأغنياء، أي الجميع تيستفد من هاذ نظام المقاصة، وبالتالي فتيخصنا نجعلوا أن هذا النظام يستفد أساسا من يستفيد منه هو الطبقة المعوزة.

وهنا بغيت نقول لكم بأن الحكومة فهي بدات فواحد الدراسة، باش نشوفوا الإمكانية ديال أننا نوصلوا لهذاك الدعم المباشر للفئات المعوزة، وهنا بغينا نميزوا مابين 2 دالأمور: كاين بالنسبة للحبوب اللي هي تابعة لوزارة الفلاحة، وباقي المواد الأخرى المدعمة اللي تابعة لصندوق المقاصة.

فبالنسبة للحبوب، تم الشروع في إنجاز دراسة تقنية معمقة من طرف واحد المكتب دولي تحت إشراف وزارة الفلاحة بتمويل من صندوق الحسن الثاني، كما تتبعتم، من أجل وضع استراتيجية جديدة للقطاع الفلاحي بصفة عامة وخصوصا قطاع الحبوب بصفة خاصة.

أما بالنسبة للمواد المدعمة الأخرى، فإننا سنشرع إن شاء الله في هذه الدراسة، وغنشركوا جميع الفاعلين الاقتصاديين "والاجتماعيين، وكذلك المستشارين والنواب البرلمانيين، باش يمكن لنا نوصلوا للنتيجة المتوخاة، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد أحمد الكور:**

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التوضيحات ديالكم، حنا أولا في فريق التحالف الوطني ماكنعاتبوش الحكومة على ارتفاع الأسعار، بل هذا موضوع مهم وناقشناه عدة مرات، ماشي غير اليوم لما وصل صندوق المقاصة ل20 مليار ديال الدرهم، ولكن ناقشناه في في واحد 2 دالولايات في عدة سنوات أثناء مناقشة القانون المالي إلى آخره.

هاذ صندوق المقاصة، احنا طالبنا عدة مرات، وكانتمناوا حنا كنشجعوكم على هاذ المجهود اللي عملتوا، وباش يتنصف هاذ المجهود ديالكم من الرفع من هاذ الغلاف إلى 20 مليار، اللي هو ماشي غلاف مالي بسيط، بل هو غلاف مالي كي قلتيو اللي كيمثل الثلث من الاستثمار.

ولهذا أنا تنظن كي جاء على لسانكم السيد الوزير، لا يعقل أن هاذ الصندوق المقاصة الذي أحدث أصلا، تحدث هو أصلا، باش يعاون الفقير، لإنعاش الفقير أو لإنعاش القدرة الشرائية للفقير أو المتوسط.

ولهذا باش تستفد هاذ الفئة ما يمكنليناش نبقاوا كنتهاونوا، نرفعوا من هذا القدر، ونبقاوا كنتهاونوا ونشفوا هذا صندوق المقاصة ونتعاملوا معاه كيف كان يتعامل، ولهذا غادي يصبح هذاك السيد مثلا... أنا تنظن بأنه ماشي معقول واحد الإنسان باغي يدير مازوت في التراكتور ديالو، وتيعرف اللتر ديال المازوت اللي تيدار فالتراكتور باش يحرث به باش يوكلنا، تيعرف بشحال تيسوى، وهذاك اللي تيدير ذاك اللترو دالمازوت، اللي متيعرفش حتى الثمن ديال الليترو ديال المازوت بشحال تيسوى، تنقارنوه مع هذاك اللي تيدير ذاك الليترو دالمازوت في المرسيديس، ماشي معقول، خاص الحكومة تجتهد وتلقى الحل لهاذ.

هذا مع الأسف مايمكنش لنا ناقشوه في هاذ 2 الدقائق ،السيد الوزير، ولكن كنتمناوا أنه تخصصوا حصة، وكنتمنى أن هاذ الحكومة دير واحد المجهود جبار لإصلاح هاذ الإشكالية.

وما فيها باس نقول واحد 2 كليمات فيما يخص التلاعب اللي تيتلاعبوا أصحاب المطاحن أو "les minotiers"، اللي هما اليوم اللي تيعطيوا الكوطات، هما اللي تايعطيوا الكوطات للناس، وهاذ الناس ما يمكنش خاص الحكومة هي اللي تعطي الكوطا ماشي مول المطاحن، لأن مول المطحنة تيعطي الكوطة لحبابو، ولهذا تيكولو أنا راه صيفطت ليك إيفران 200 طن، وهو تيصيفط غير 30 طن أو 20 طن، ولهذا خاص هاذ المجال يتراقب، راه هنا تتمشي لفلوس ديال صندوق المقاصة، السيد الوزير، منطولش عليكم لأن غايبقى السيد الرئيس يغضب علينا شوية، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

**السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:**

أنا بغيت نشكر الأخ المستشار على التساؤلات اللي طرحت، وكذلك الطرح اللي مشيتي معايا فيه، اللي هو 100% الطرح اللي ماشية فيه الحكومة، احنا تنطلبوا من الإخوان المستشارين يدعمونا في هذا الإصلاح اللي هو إصلاح جذري، واللي حنا عندنا الإرادة السياسية باش إنشاء الله نحققوه.

ويمكن لي نقول ليكم بأنه حتى القضية ديال المراقبة راه عندنا واحد وجهة نظر باش نحسنوا من هذه المراقبة ونحسنوا النجاعة ديالها، لأن لا يعقل أن كاين بعض الناس تنصيبوهم اللي عندهم التيليبوتيك هما اللي تيفرقوا الدقيق، هادشي لا يعقل، لأن كاين تيخ[illegible] الواحد تكون عندو واحد النوع من الاختصاص ويكون عنده وا[illegible] الدراية بالموضوع، واللي تيجعل داكشي يوصل للمواطنين، لأن هدا هو الهدف ديالنا، الهدف ديالنا وهو نجعلو أن المواطن البسيط يمكن يوصل للخبز بدرهم و20 سنتيم، يوصل للدقيق ب3 دراهم، إلخ، هذا هو الأساس.

وبالتالي فالدولة تتقوم بواحد المجهود كبير، ولكن مع الأسف كاين تلاعبات، كاين مضاربات، وهاذ الشي كلو إن شاء الله، بفضل الدعم ديالكم غنواجهوه في المستقبل، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الإقتصادية والعامة، حول مراقبة الحكومة للفوترة التي تقوم بها بعض الشركات، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، نور الدين بركاع، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

**المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير، هناك شركات أجنبية ومؤسسات خصوصية تدبر قطاعات حيوية تؤثر مباشرة على القدرة الشرائية للمواطن في الماء والكهرباء والهاتف، وتلزم هذه الشركات زبناءها بأداء فواتير شهرية،

وكثيرا ما يقوم المواطن باحتجاجات فردية أو جماعية مفادها أن هذه الفواتير مرتفعة بشكل غير معقول.

فسؤالنا السيد الوزير: هل تتوفر الحكومة على آليات قانونية وتقنية لمراقبة الفوترة التي تقوم بها هذه الشركات؟ لأننا السيد الوزير نلاحظ دائما أن الحكومات تلزم الصمت ملي كتكون الفواتير مرتفعة، وكذلك ملي تترتفع الثمن ديال الزيوت، قلنا بأن الحكومة صامتة، صامتة علاش مثلا مديرش بلاغ تشرح فيه للمواطنين، هاعلاش ذاك الشيء اللي قولته دابا، كيكونوا الناس مهيئين، ماشي كيتزاد الزيت وكولشي كيتسائل.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

**السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:**

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للسؤال حول مراقبة الحكومة للفوترة التي تقوم بها بعض الشركات المقدم من طرف فريق الإتحاد الدستوري، أنا بغيت نرجع أولا أن أشير أن، تكريسا للشفافية في العلاقات المهنية، كما تتعرفوا بأنه يلزم قانون ديال الحريات الأسعار والمنافسة (المادة 51) كل المهنيين بأداء الفاتورة عن كل بيع لسلعة أو منتوج أو عن تقديم خدمة.

وفي هاذ الإطار اللي بغيت نذكر، وهو أن بعد الاحتجاجات اللي عرفتها بعض المدن وقاموا بها بعض المواطنين بسبب ارتفاع فاتورة الماء والكهرباء، فقامت الحكومة وخصوصا مصالح مراقبة المنافسة التابعة لوزارة الشؤون الإقتصادية والعامة، مؤخرا ببحث ميداني لرصد المخالفات المتعلقة بالفواتير في هذين القطاعين الحيويين، اللي هما الماء والكهرباء.

وخصوصا أن كما تعلمون هاذ الفوترة ديال الماء والكهرباء، تنبني على واحد القرار ديال وزارة الشؤون الإقتصادية والعامة الذي يحدد كيفية فوترة أشطر الاستهلاك، كل شطر عنده واحد السعر معين، وبالتالي فالقانون تيعطي هادوك الأشطر وتيخصنا حنا نشوفو واش هاذ الشركات تتحترم هذاك القانون.

وبالتالي فقام هذا البحث، فقد هم كل من شركات التدبير المفوض من الدار البيضاء اللي تتكلموا عليها تنظن، بالرباط، طنجة وتطوان.

إذن جميع الشركات اللي تفوض لها الماء والكهرباء فتم المراقبة ديالهم وتم البحث في كيفية احترام أم لا في أسلوب الفوترة.

ولكن كذلك بغينا باش نوسعو ماشي غير الشركات الأجنبية، ولكن كذلك المؤسسات العمومية اللي تتقوم بهاذ المجال، وبالتالي فتم البحث كذلك في المركزين التابعين للمكتب الوطني للكهرباء ومركزين تابعين للمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، وأربع وكالات لتوزيع الماء والكهرباء في مكناس وفاس ومراكش وسطات.

إذن هذا البحث راه حنا إن شاء الله غنكملوه عن قريب، وهاذ التقرير المتعلق بهذا البحث فهو قيد الإنجاز، وتعتزم معلوم الوزارة الإعلان عن نتائجه قريبا واتخاذ التدابير اللازمة في هذا الميدان، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد أحمد التويزي:**

شكرا السيد الوزير.

في الواقع من خلال جوابكم السيد الوزير على أن الحكومة واعية بهذا الموضوع، على أن في الواقع المشاكل المطروحة ما بين السكان وما بين الشركات، سواء كانت عمومية أو كانت بحال la lydec اللي شركات دولية أن هناك إشكالية فيما يخص الفوترة، وهناك كذلك إشكالية في وضع هادوك (les contrats) العقود ما بين المواطن وما بين الشركات، فهي عقود إذعان، لا يمكن مثلا لأي مواطن أن يتذاكر فيما يخص العقد الذي سوف يبرمه مع المكتب الوطني للكهرباء أو المكتب الوطني للماء.

إذن فهي عقود إذعان لا تعطي للمواطن حق التصرف فيما يخص هذوك البنود ديال العقد، من هنا يكون ضعف أولا فيما يخص العقود، لابد أن يكون هناك توازن فيما يخص المتعاقدين، هذا الشيء مكاينش.

ثم كذلك، شرتوا على أن الصيف اللي فات، واحد العدد ديال المواطنين في جميع جهات المملكة كلهم كيغوتوا على أن هناك زيادات اللي هي غير منطقية في الماء، في الضوء، في الهاتف كذلك، أي جميع الشركات، أي سواء كانت وطنية أو كانت دولية، الحكومة لا تملك في الواقع، لا تملك أي قانون أي تقنية لمعالجة تضررات المواطنين،

كتحيك الفاكتورة كتخلص، كيكولك خلص ولا نقطع عليك الضوء، كيكولك خلص ولا نقطع عليك التليفون.

ولكن الفاكتورة في الواقع، بهذوك الأمتار المكعبة دالماء أو le nombre de kw اللي قال ذاك المواطن، باش يكون يتيقن ويكون يفهم على أنه فعلا راه استهلك ذاك الموضوع، الحكومة ماعندهاش الإمكانيات.

ولهذا نطلب على أن الحكومة لا بد أن تتخذ إجراءات اللي هي رادعة، وتقنيات التي تمكن المحافظة على حقوق المواطنين، لأن هي المسؤولة عن حقوق المواطنين، أما الشركات راه غادي تزيد ليك، بغيتي أو لا ما بغيتي، إلى ما دخلتي الماء، تقطع عليك الماء والضوء، إذن أنت بزز منك غادي تخلص، وبالتالي لابد من المراقبة، وأن تكون مراقبة صارمة حتى نضمن حقوق المواطنين إزاء هذه الشركات سواء كانت دولية أو كانت وطنية.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:**

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للتعقيب أنا اللي بغيت نذكر، وهو أنه الهدف من هاذ البحث أساسا، وهو خذينا واحد العينة باش نعرفوا بالضبط واش هاذ الشركات تتقوم بالدور دياها؟ واش تتحترم القانون؟ وبالتالي فإلى ما تتحترمش القانون، تتعرفوا بأن كاين واحد الدفتر ديال التحملات، يمكن الدولة من خلال هذا عدم الاحترام أنها تاخذ في حق تلك الشركة تدابير صارمة، باش يمكن لها... من أجل الدفاع عن حقوق المستهلكين، وبالتالي عن حقوق المواطنين.

وبغيت نذكر بالنسبة للأشطر اللي كاينين، كاين واحد الأشطر اللي عندها واحد الأسعار هي ضئيلة جدا، باش يجعلوا أن المواطنين الصغار اللي ما عندهومش الإمكانيات الكافية أنها بحكم الاستهلاك دياهم ما تطلعليهومش الفاتورة، دابا درنا مثلا إلى حدود ستة متر مكعب فكاين واحد السعر ضئيل جدا، بالنسبة كذلك للكهرباء ملي تيكون بين صفر و100 كيلواط فعاوتاني كاين واحد السعر ضئيل جدا، إذن كاين واحد العملية تدارت من طرف الحكومة، وسنعمل إن شاء الله إلى ردع كل من لا يحترم هاذ القانون.

وفي إطار كذلك التعقيب، بما أن الأخ طرح الإشكالية ديال الزيت مرة أخرى، فالحكومة ليست لها دراية بماذا سيقوم به الشركة اللي تتستورد الزيت، وبالتالي فملي تترفع، حتى حنا بحالنا بحالكم، تنجبروا بأن راه تم الإرتفاع، لأن سبقات فالسوق، وبالتالي فالحاجة الوحيدة اللي يمكن لنا ندبروا هو من بعد ما يوقع الارتفاع أن يمكن لنا ناقشوا معهم ونشفوا واش كاين شي إمكانية باش يمكن لهم، على الأقل يجعلوا هاذ الإرتفاع ما يكونش بكيفية كبيرة جدا في وقت وجيز، هذا هو الإمكانية اللي عندنا بحكم العلاقة اللي كاينة ما بين الدولة وما بين الشركات اللي تتقوم بهذا الدور، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

كما أشكركم السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الإقتصادية والعامة على مساهمتكم معنا.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية المكلف بالصناعة التقليدية، حول المشاكل التي تعانيها الصناعة التقليدية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد العشاب، أحمد أخميس، عبد المالك أفرياط، خليد هوير العلمي، محمد لشكر، مصطفى شطاطبي، عبد الرحيم الرماح، محمد بورمان، محمد دعيدعة، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

**المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية، كما تعلمون ظلت الصناعة التقليدية تلعب دورا أساسيا على الصعيد الوطني، وبالأخص بالمدن التاريخية الكبرى، مثل فاس ومكناس وسلا والرباط وأسفي ومراكش والصويرة، وغيرها من المدن والقرى، سواء من حيث عدد العاملين بها أو من حيث عدد الحرف الموجودة بها، إذ تعتبر مصدرا للرزق لآلاف المواطنين، كما أنها تجسد المكانة المتميزة لحضارتنا وأصالتنا الضاربة في أعماق التاريخ من حيث طابعها الفني والجمالي.

غير أن بعض الحرف بدأت تتراجع، ومنها من انقرض، سواء بسبب تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، أو بسبب غلاء أثمنة المواد

الأولية، وأيضا بسبب المنافسة مع المنتوجات الأجنبية، باعتبار أن بعض المنتوجات، منتجات الصناعة التقليدية تقام بثمن مكلف إذا تم احترام معايير الجودة، وأنتم تعلمون ذلك، ونحن جميعا نتابع ما أشرنا إليه، خاصة كما أشرنا في بعض المدن، عدد من الحرف لم تعد موجودة للأسباب التي أشرنا إليها.

أمام هذه الوضعية، فإننا نسائلكم السيد كاتب الدولة: ما هي الإجراءات التي أعددتها وزارتكم قصد دعم قطاع الصناعة التقليدية حتى يظل هذا القطاع يحتل المكانة التي يستحقها نظرا لأهميته؟

وما هي أيضا التدابير التي تعتزمون القيام بها للاهتمام بأوضاع الحرفيين من حيث التنظيم والتأطير ومن أجل تحسين الأوضاع دياهم المعيشية؟ وأنتم تعلمون كما أشرنا أنهم يعيشون أوضاعا غير طبيعية حلهم يعيشون أوضاعا غير طبيعية

أيضا كما أشرنا إلى ذلك أنه الاهتمام بهذا القطاع هو يفرض نفسه، وبالتالي يجب اتخاذ تدابير عملية، وهو ما نتوجه إليكم به السيد الوزير لنعرف ما هي خطتكم؟ ما هو برنامجكم؟ وما هو عملكم الذي ستقومون به في هذا الميدان؟ وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن هذا السؤال.

**السيد أنس بيرو، كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:**

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أريد أن أوجه الشكر الجزيل للسادة المستشارين المحترمين على هذا السؤال المهم والمتعلق بقطاع حيوي في اقتصاد بلادنا، قطاع تتجلى أهميته ليس فقط من الناحية الإقتصادية، ولكن تتعداه إلى كل ما هو متعلق بحضاراتنا وبتاريخنا وبتراثنا.

جاء في كلامكم، السيد المستشار المحترم، أن هذا القطاع يعيش منه الآلاف، أقول لكم أنه يعيش منه الملايين، لأنه هذا القطاع يشغل 2.1 مليون دالمغاربة، بمعنى أن كل صانع تقليدي يعيش معه أربعة أو خمسة أشخاص، بمعنى أنه 8 مليون إلى 9 مليون ديال المغاربة يعيشون من قطاع الصناعة التقليدية، وهذا ما يضعه في صلب البرنامج الحكومي وفي صلب الأولويات الحكومية بالنسبة لمستقبل بلادنا.

جاء في كلامكم كذلك شطرين: الشطر الأول هو ما جاء في السؤال الكتابي الذي توصلت به، والشطر الثاني لا يوجد في السؤال، ولكن سأجيبكم عليه كذلك.

ماذا تم الإعداد في هذا المجال؟

الجواب هو إستراتيجية أو رؤية 2015، التي تم تقديمها أمام صاحب الجلالة نصره الله 20 فبراير 2007، وهذه الإستراتيجية 2015 عندها أربعة أهداف أساسية:

1. الهدف الأساسي الأول، وهو رد الاعتبار للصانع التقليدي، وهو الرفع من دخل الصانع التقليدي وضمان استمرارية دخل الصانع التقليدي، هذا هو الهدف الأساسي لرؤية 2015؛

2. الهدف الثاني لرؤية 2015، وهو كل ما يتعلق بهيكلة وتنشيط النسيج المقاولاتي المتوسط في مجال الصناعة التقليدية، وفي هذا المجال هذا، نهدف من خلال رؤية 2015 الانتقال من 100 مقاولة اللي هي موجودة حاليا إلى أكثر من 300 مقاولة في أفق 2015 إنشاء الله؛

3. الهدف الثالث لرؤية 2015، وهو ما يتعلق بخلق فاعلين مرجعيين، الآن في قطاع الصناعة التقليدية، لا نتوفر على مقاولات كبيرة يمكنها أن تشكل قاطرة للقطار، وبالتالي جاء هذا الهدف لكي نساعد ونشجع على خلق 15 مقاولة إلى 20 مقاولة كبيرة، يمكن اعتبارهم كفاعلين مرجعيين في هذا المجال هذا؛

4. الهدف الرابع، هو الرفع من رقم المعاملات للانتقال من 10 مليار درهم حاليا إلى 24 مليار في أفق 2015، وفي هاذ النقطة في هذا الهدف، عندنا مثلا فيما يتعلق بالتصدير، حاليا نصدر ما قيمته 700 مليون درهم، يعني مقارنة مع أهمية القطاع، مع تنمية القطاع، مع إبداع الصانع التقليدي المغربي، نعتبر أن 700 مليون درهم كرقم معاملة التصدير جد ضعيف جدا، وبالتالي جاءت رؤية 2015 للعمل على الرفع من هذا الرقم ديال المعاملات من 700 مليون درهم إلى 7 ملايير درهم، وهذا ممكن وهذا في متناولنا.

كذلك نهدف من خلال هاذ الرؤية دائما في هاذ الهدف، الانتقال من رقم المعاملات الإجمالي من 10 مليار درهم إلى 24 مليار درهم في أفق 2015.

سوف نعمل على أية محاور؟

هناك عدة محاور اللي جات في إستراتيجية العمل في هاذ الرؤية 2015 كل ما يتعلق بالإنتاج، بالتسويق، بالتوزيع، بالجودة، بالإنعاش، وكذلك بكل ما يتعلق بالمواصفات لتحقيق هذه الجودة، هناك عدة محاور تتعلق كذلك بالجانب الاجتماعي.

الشطر الثاني للسؤال ديالكم ويتعلق بالتأطير والتنظيم، هذا واحد الورش اللي غادي نفتحوه جميعا إن شاء الله وكل ما يتعلق بتنظيم الحرف، وأعتقد هذا الورش بالأهمية بمكان ويتطلب، وهنا أتوجه للسادة المستشارين، أن نتعبأ جميعا لكي نخرج إلى الوجود هاذ القانون التنظيمي للحرف، لأنه بفضل هذا القانون سوف نصفي كل ما يشوش على القطاع، وسنعمل جميعا على الرقي به إلى ما نريده جميعا، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد مصطفى شطاطبي:**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد كاتب الدولة،

بالفعل أن الإستراتيجية اللي وضعتها الحكومة من أجل تنمية القطاع ديال الصناعة التقليدية، كان كذلك الهدف منها هو خلق مناصب شغل جديدة، وبطبيعة الحال تتبعت بعناية وباهتمام هذه الإستراتيجية والمرتكزات ديالها، وبطبيعة الحال أنه التجربة ديال المنعشين المرجعيين، أنا أعتقد أنها تجربة، لأنها ربما ستكون فاشلة لأن جل هؤلاء لا علاقة لهم بالصناعة التقليدية.

هذا جانب، والجانب الآخر أن التجارب السابقة بطبيعة الحال بالنسبة للجانب ديال المقاولات المتوسطة والصغرى بطبيعة الحال، عملت التجارب السابقة على تجديد القطاع وبطبيعة الحال عملت على جلب مستثمرين جدد، وعملت على تشجيع كذلك الصانع التقليدي، وعملت كذلك على تقوية القطاع وتمنيعه.

بطبيعة الحال دائما، عندما نتحدث عن الصناعة التقليدية، عن قطاع اللي هو تيشكل هويتنا الحضارية، وبطبيعة الحال، مدن لازالت فيها بصمات، حتى الأزقة ديالها مسمية بالأسماء ديال الصناعة التقليدية، خاص يوجب الاهتمام بهذه المدن وهذه الأزقة حتى تبقى بطبيعة الحال مستمرة فالوجود، لأنه المغرب كان فيما مضى كان يعتمد في اقتصاده على الحرف.

بطبيعة الحال العديد من الحرف اندثرت، بطبيعة الحال اندثرت لأنه مالقاتش هناك عناية.

أيضا الصناعة التقليدية دازت من محن كثيرة جدا، لا من حيث المواد الأولية ووجود وسطاء إلى غير ذلك من الأشياء التي أعرفها جيدا، لكن مع ذلك دائما تيتطرح لنا تساؤل جوهري في إطار الدور ديال المحافظة على التراث فارتباطه بالاقتصاد الاجتماعي، بطبيعة الحال والوزارة ضمن اختصاصها تتواجد في هياكلها مديرية اللي تتهتم بهذا المجال.

وهنا نعطيوا مثال ديال الزربية المغربية، الزربية النموذج ديال الزربية التجديد فهاذ الإطار ديال "تيسلي"، هاذ المنتوج الجديد هو منتوج منسوخ، ما عندو علاقة بالهوية المغربية، بطبيعة الحال كان المفروض في الدورة الأولى والثانية اللي كانت في ألمانيا فالمعرض، كان يكون هناك تقييم لهاذ المنتوج اللي ماكانش ما لقاش هناك رواج، رغم أنه تصرفت عليه أموال باهظة.

بطبيعة الحال خاص الوزارة تستخلص الدروس من هذا الجانب، وتقوم كذلك بتقييم موضوعي فهاذ المجال، لأن الزربية على كل حال الزربية المغربية كتدخل في الاستثمار.

أيضا هناك مشكل اللي تيتطرح كذلك في مجال القطاع ديال الصناعة التقليدية مشكل الجودة، مشكل الجودة ومشكل التكوين.

هناك أيضا خاصنا نتكلموا على الحرف الخدماتية، اللي أقصيت من الإستراتيجية التي وضعتها الوزارة، خاصة أن أي تصنيع لابد باش يدوز عن طريق الحرف الخدماتية.

بقى لي نقطة أخيرة، هي فيما يتعلق ب publicité spot اللي كتقوم به اليوم القطاع، واللي تقريبا دا واحد المارشي ديالو، تقريبا 33 مليون ديال الدرهم، وبطبيعة الحال هذا spot هاذ الإشهار هو موجه فقط لفئة معينة من المواطنين، ما يمكنش كل المواطنين غادي يستفدو من هذا الإشهار، خاصة ذاك الشيء اللي تايبان لينا راه تيطلب تكاليف باهظة.

شكرا على إنصاتكم وغادي تكون مناسبة إنشاء الله في إطار اللجنة، يمكن ناقشوا فيها العديد من القضايا اللي تتهم هاذ المجال فيما يخص دار الصانع فيما يخص المجمع...

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير.

**السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:**

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم في تعقيبه تطرق إلى سبعة نقط، وأعتقد أنه من الصعب أن أجيب على سبعة نقط لكي أعقب على التعقيب، لكن هناك بعض النقط لا يمكن أبدا أن نمر عليها مرور الكرام.

النقطة الأولى، لا يمكن أبدا أن نحكم على تجربة في بدايتها بالفشل، رجاءا يجب أن نعطي الفرصة لهذه التجربة وأن نثق في هذه التجربة، وأنه خوض تجربة الفاعلين المرجعيين ربما سيكون لها من الوقع ما يجعل من الصناعة التقليدية تحتل المكانة التي تحترمها.

تجربة الفاعلين المرجعيين في بدايتها، يعني هاذ السنة ديال 2008 سنبدأ في تفعيل الإتفاقية التي وقعتها الوزارة مع الفاعلين المرجعيين، وهذا الفاعلين المرجعيين هما أهل الميدان، هما أهل القطاع، ويشتغلون في ميدان التزيين، لأنه تم اختيار قطاع التزيين كقطاع يعني اللي تعطاتوا الأولوية للعمل مع الفاعلين المرجعيين.

ثانيا، اندثار الحرف، أعتقد أنه لا يمكن أن نسمح أبدا لأنفسنا في مغرب اليوم، بافتخارنا بالمغرب اليوم، أن تندثر حرفا لها تاريخ، لها جذور، تشكل جزءا من هويتنا، وبالتالي يشكل الحفاظ على التراث من أولوية الأولويات، وسنعمل جميعا لأن قطاع الصناعة التقليدية خصوصيته أنه ليس فقط بمسؤولية جهة دون أخرى، بل هو في الحقيقة مسؤوليتنا جميعا، وبالتالي سنعمل بكل قوانا إن شاء الله على الحفاظ على تراثنا، على الحفاظ على هويتنا في مجال الصناعة التقليدية.

بخصوص الحرف الخدماتية، لا يمكنكم أبدا التطرق لجميع أنواع الصناعة التقليدية، وهنا اسمحوا لي السيد الرئيس، أن أوضح أن الصناعة التقليدية فيها ثلاثة ديال الأنواع: فيها الصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية، وهي التي خصتها إستراتيجية ورؤية 2015، هي إستراتيجية الإنتاجية، هي إستراتيجية ديال الخدماتية.

وفي 2008 إن شاء الله، وهذا ما تطرقت إليه في اللجنة حينما ناقشنا ميزانية 2008، سنعمل في 2008 إن شاء الله على وضع استراتيجية للصناعة التقليدية الخدماتية.

وأترك النقط الأخرى، لأنه ربما كما جاء في كلام السيد المستشار المحترم، سنتطرق إليها في اللجنة، فقط أريد أن أشير إلى أن منتوج "إيسلي" رعيت فيه الخصوصية المغربية، رعيت الهوية المغربية، ونحن الآن بصدد وضع تقييم لهذا المنتوج حتى نقف على مواطن النقص ومواطن القوة، وكأي منتوج لا يمكن الحكم عليه في سنة أو سنتين، يجب أن نعطيه الفرصة لكي يعرف به، لكي يجد مكانا له، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي الموجه أيضا إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية، حول إستراتيجية النهوض بقطاع الصناعة التقليدية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، محمد عذاب الزغاري، محمد تحيفة، عمر مورو، حسن أكليم، مولاي الحسن الطالب، أحمد العاطفي، أبو بكر أعبيد، سلامة حافظي، محمد النقاد، فليتفضل السيد المستشار لبسط السؤال.

**المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:**

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

بدون شك تم تأهيل بمختلف القطاعات، السيد الوزير، وتوضيحا للرؤيا لمختلف الفاعلين والمتدخلين، تم وضع عدة استراتيجيات ترمي ولاشك إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويندرج ضمن هذا السياق رؤية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويندرج ضمن هذا السياق رؤية 2010 لاستقبال 10 مليون سائح.

ونظرا لما لقطاع الصناعة التقليدية من ارتباط متين بمجال السياحة وبالمحافظة على المقومات الوطنية والحضارية لبلادنا، فإننا نسائلكم السيد الوزير، عن الخطوط العريضة للإستراتيجية التي من المفروض أن تكونوا قد وضعتموها للنهوض بهذا القطاع والعاملين به في أفق تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة عن السؤال.

**السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:**

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد المستشار المحترم.

أعتقد أن السؤال في الحقيقة فيه تقاطع مع السؤال الأول، يعني كان ربما من الممكن أن نجمع بين السؤالين، ولكن كيف ما كان الحال ربما سأبدأ بآخر ما جاء في سؤال السيد المستشار المحترم، حين قال أنه من المفروض أن أضع إستراتيجية، أقول كان من المفروض أن أضع استراتيجية لو لم أجد استراتيجية موجودة، وجدت رؤية 2015، وجدت إستراتيجية تذهب بنا إلى 2015، حددت الأهداف، حددت الفئات المستهدفة، حددت محاور العمل، وبالتالي في إطار استمرارية العمل الحكومي كذلك، سنعمل إن شاء الله على إنجاز هذه الإستراتيجية وعلى تطوير القطاع بمشاركة جميع الفاعلين فيه.

هنا أشير فقط إلى أحد الأرقام، ربما لم أشر إليه في جوابي على السؤال السابق، أن قطاع الصناعة التقليدية هو قطاع مشغل، وبالتالي من الأهداف الأساسية ديال رؤية 2015 هو خلق 115 ألف منصب في أفق 2015، وهذا لا يمكن أن نحققه إلا بدعم أو بخلق فاعلين مرجعيين بالرفع من مستوى ومن عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة، ومن الانتقال من 120 إلى 300 مقاولة وأكثر، وكذلك مساعدة الصناع الفرادى حتى يكبروا، حتى يتمكنوا كذلك من خلق مقاولاتهم الصغيرة والمتوسطة. هذا من المسائل الأساسية التي جاءت بها الإستراتجية.

النقط الأخرى ديال الإستراتيجية ربما قد تكلمت عنها في ما قبل، وهي كلها تتمحور حول الإنتاج، لأن كذلك نحن ننتظر طلبا مرتفعا على منتوجاتنا في الصناعة التقليدية. وبالتالي يجب أن نتهيأ، ويجب أن نعرف أننا لسنا وحدنا في هذا القطاع، هناك منافسين كثر على صعيد المحيط المباشر وكذلك على صعيد الدول الأخرى هناك تنافسية كبيرة.

وبالتالي، نحن نؤكد ونركز على خصوصية المنتوج المغربي ذات الأصالة، ذات العمق التاريخي، ذات الوجود، ذات الحضور.

كذلك أريد أن أقول أنه في تعاملنا مع قطاع الصناعة التقليدية يجب أن نغير تلك النظرة، قطاع الصناعة التقليدية ليس قطاعا اجتماعيا، قطاع الصناعة التقليدية قطاع اقتصادي، قطاع استثماري بامتياز، وأعتقد أن تغيير هذه النظرة لقطاع الصناعة التقليدية واعتباره قطاع استثماري سوف يشجع أكثر ما ممكن الناس على الاستثمار فيه، وبالتالي الرفع من مستواه والرقي به، كي يكون قطاعا حاضرا وموجودا في المنظومة الاقتصادية لبلادنا، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار تعقيب.

**المستشار السيد محمد عذاب الزغاري:**

شكرا السيد الوزير.

نحن تعمدنا على أن لا نشير إلى إستراتيجية، لماذا؟ لأننا ونشكركم السيد الوزير، لأنه ومن خلالكم شرحتم ما هي الإستراتيجية عبر هاذ المؤسسة المحترمة إلى جميع الفاعلين وإلى جميع القطاع بالمملكة المغربية.

لأنه بكل أسف، هاذ الإستراتيجية نحن معها، ونعرفها وساهمنا فيها، إلا أنه لم يتم تمريرها عبر المؤسسات، وهذا خطأ كبير، لأنه من الذي يكون صلة وصل بين الوزارة الوصية على القطاع والصناع التقليديين؟ هي المؤسسات.

إذن حنا اعتمدنا ماشي إغفال، بغينكم باش هذا الكلام اللي قولتوا، وكنشكروا الإخوان ديال النقابة اللي عندهم هذا الحس والغيرة على هذا القطاع، وجميع الممثلين ديال الأمة هنا في هاذ المؤسسة، مكاينش اللي ما عندوش غيرة على هاذ القطاع.

المشكل اللي كاين هو ضعف المؤسسات وليس في الإمكانيات، بل في الممثلين ديال القطاع، حنا ماشي ضد الفاعلين في القطاع ودمجهم داخل المؤسسات وداخل الفاعلين في القطاع، المنتخبين ورؤساء الغرف ولا الممثلين فالبرلمان، بالعكس كل واحد غادي يمكن لو يعاون هذا القطاع مرحبا به على راسنا وعيننا، لكن التمثيلية ديال هاذ المؤسسات هي اللي، السيد الوزير، وأشرتوا لها، خاص تعيدوا فيها النظر.

يجب تنظيم القطاع، تنظيم الحرف، وسد الباب على كل المتطفلين على هذا القطاع، لأن المصيبة اللي صابتنا هو أنه التمثيلية ديال هذا القطاع ماجياش على أساس، كل من أراد أن يلتحق بهذه المؤسسة ووجد سلما كيفما كان نوعه فيستطيع أن يبلغ إلى هذه المؤسسة.

نحن مع الممثلين الحقيقيين لقطاع الصناعة التقليدية، نحن مع الاستراتيجية التي يساهم فيها الناس المنتمين لقطاع الصناعة التقليدية الحقيقيين.

واسمح لي السيد الرئيس إلى أطلت، حنا ماشي ضد الإستراتيجية أبدا وعرفناها وهضمناها وهذه سنين وحنا كنحريوا من أجلها، ولكن ضعف التمثيلية ديال المؤسسات، وضعف بعض الرؤساء والمصلحة

الخاصة اللي كتكون عندهم هي الهاجس الأول وليس الدفاع على القطاع هي اللي كنخافوا منها.

حنا كنقولوا التمثيلية الحقيقية لقطاع الصناعة التقليدية هما الصناع التقليديين الحقيقيين الذين يعملون بيدهم، والذين يكونون، والذين يسوقون، والذين ينتجون.

فمن خلال هذا الاستفسار بغيناكم السيد الوزير، تمرروا الخطاب ديال الإستراتيجية لجميع المكونات دالقطاع، وديروا واحد الجولة على صعيد المغرب باش تعرفوا الحقيقة.

فعلا حنا درنا بعض الملاحظات، حنا كنا دائما كنا نادوا بإحصاء عام للصناع التقليديين، للأسف لم يسمع هذا الخطاب، بل التجأنا إلى إحصاء جزئي، والإحصاء الجزئي ما تايعطيناش الحقيقة، تايعطينا النتيجة على حسب النسبة، وهنا كتغيب المعطيات الحقيقية ديال القطاع، إذن حنا مازالين متشبثين بالإحصاء العام ديال القطاع باش نعرفوا شحال حنا.

أنتما السيد الوزير قولتوا 8 مليون يمكن يكون أكثر، وهاذ الناس هذوا اللي كيمثلوا هاذ القطاع، حنا فالحقيقة كنتشرفوا أنه سيدنا تكرم على هاذ القطاع ووقع الإتفاقية وعطاها مليار ديال الدرهم فخلال أربع سنوات، فمن خلال الإحصاء يمكن يكون أكثر، إذن الأهمية ديال القطاع أنتما كتعرفوها، حنا بغينا نسدوا الباب على كل من سولت له نفسه أن يدخل إلى هذا القطاع من النافذة وليس من الباب الواسع، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية:**

شكرا السيد المستشار المحترم.

جاء في كلامكم ضرورة القيام بإحصاء للصناع التقليديين، أعتقد يعني لكي نتعامل مع فئة ما، من البديهيات أن نعرف رجال ونساء هاذ القطاع، وبالتالي فإن الإحصاء من الأهمية بمكان من الأولويات والضروريات لمعرفة القطاع.

ولكن لكي نتمكن من إحصاء نساء ورجال الصناعة التقليدية، يجب أن نعرف من هو الصانع التقليدي؟ وبالتالي فمن الضروري أولا أن نعمل جميعا على وضع القانون المنظم للحرف الذي يسبق الإحصاء العام للصناع التقليديين، هاذ الملف هذا إذا لم يجد الطريق لحد الساعة، لأن هناك مشاكل، هناك معيقات، وفي هاذ المناسبة الآن أتوجه لكم جميعا أن نتعاون على إخراج هذا القانون التنظيمي للحرف للوجود، لأنه بدونه لا يمكن أبدا أن نتخلص من واحد الضبابية في القطاع.

لهذا أعتقد أنه من أولوياتنا جميعا أن نعرف القطاع، أن نعرف من هم رجال ونساء القطاع، حتى نتمكن من التعامل معه بمعرفة دقيقة وواضحة ومسؤولة، وهذا العمل هذا يتطلب شجاعة من الجميع، ويتطلب تحمل المسؤولية، ويتطلب توافقا، أعتقد أن هذه العناصر الثلاثة إذا توفرت فسوف ننجح وسننجح إن شاء الله جميعا، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد كاتب الدولة لدى وزير السياحة والصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية على مساهمتكم معنا.

وننتقل إلى آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة، موجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية، حول تنمية المناطق القروية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، الحاج الطاهري، عبد الحميد بنعلوش، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

**المستشار السيد عابد شكيل:**

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

لا أحد منا يتنكر أو لا يقول أن المغرب يتقدم، وأن المغرب يسير، إلا إننا يجب كذلك أن نعترف ما يعيشه العالم القروي، والجميع يعرف أنه يعيش ظروفا جد صعبة ناتجة عن تضافر مجموعة من العوامل، والمتمثلة أساسا في العزلة وتعاقب سنوات الجفاف، مما أثر سلبا على دخل الفلاحين وعلى أوضاعهم المعيشية بصفة عامة.

نحن كذلك نعترف أن حكومة صاحب الجلالة قامت شيئا ما بفك هذه العزلة، وقامت كذلك بتزويد بعض القبائل وبعض الدواوير بالماء الشروب وبالكهرباء، غير أننا يجب أن لا ننسى أن هذا ليس عاما وننتظر أن يكون على الصعيد الوطني.

ونلاحظ أن بجانب العاصمة توجد بعض القبائل التي لازالت ليس لها مسكنا لائقا كما يتمناه صاحب الجلالة لجميع المواطنين، ليس لها الماء الصالح للشرب، والمعضلة الكبرى، السيد الوزير، وأنتم الآن في منصب، نتمنى لكم النجاح فيه، ألا وهي تنمية العالم القروي.

السيد الوزير، شباب العالم القروي ما كيتظاهرش وما تايديرش احتجاجات، ولكن هو الآن باطل، أين فرص العمل؟ الشباب المغربي لم يستطع أو شباب العالم القروي لم يستطع، نظرا لبعد المسافات أن يأتي إلى الجامعات وهو بدون شغل، وهو بدون تكوين.

ماذا السيد الوزير، ما الذي قمتم به أو سوف تقومون به من أجل ضمان الارتباط الدائم للإنسان القروي بأرضه وتمكينه من وسائل العيش اللائق؟

وشكرا السيد الوزير.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

**السيد عبد السلام المصباحي، كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أريد في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسادة المستشارين المحترمين من فريق العهد، على تفضلهم بطرح هذا السؤال الذي يهم تنمية المناطق القروية.

وأريد جوابا عن السؤال، الإشارة، إلى أن الحكومة قامت وتقوم بتنفيذ العديد من البرامج بهدف تنمية العالم القروي، تتعلق بالبنيات التحتية من طرق وكهرباء وماء، وكذلك بالتجهيزات والخدمات الاجتماعية الأساسية، حيث تجاوزت نسب إنجازها في بعض المجالات ما يزيد عن 80% كما هو الشأن بالنسبة للكهرباء مثلا، فضلا عن برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تجعل من المجال القروي أحد أهم محاور تدخلاتها لمحاربة الفقر والهشاشة وكذلك الإقصاء الاجتماعي.

ومع ذلك ورغم هذا الجهد الكبير الذي تقوم به الحكومة، ورغم التطور الذي تعرفه البادية المغربية يمكن لنا نقولوا بأن البادية متاعنا لازالت تعرف خصاصا كبيرا في عدة مجالات، وعلى عدة مستويات، ولاسيما على مستوى الشغل المنتج غير المرتبط بالقطاع الفلاحي.

وكما تعلمون فقد أولت الحكومة تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، سواء في تصريحها المتعلق ببرنامج عملها، أو في تقديمها لمشروع القانون المالي أمام مجلسكم الموقر، أعطت واحد الأهمية متميزة لتنمية العالم القروي، بحيث خصصت برسم سنة 2008 اعتمادات مالية مهمة في إطار ميزانية الدولة، فضلا عن غلاف مالي إضافي يصل إلى 300 مليون درهم لدعم صندوق التنمية القروية اللي أنتما ساهمتم فيه.

وبنفس الإرادة والعزيمة ستعمل وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية على تنفيذ برامجها المتعلقة بتنمية المناطق القروية، وفق مقاربة شمولية اندماجية تتوخى تحقيق عمليات ملموسة على شكل برامج قابلة للتنفيذ.

وعليه، فإن برامج الوزارة تتمحور حول الأهداف الآتية:

أولا: أجرأة مضامين إستراتيجية تنمية العالم القروي في أفق 2020 بشراكة مع كافة المتدخلين المعنيين؛

ثانيا: تأهيل وتنمية المراكز الصاعدة في الوسط القروي وإحداث مناطق التهيئة التدريجية الموجهة للأنشطة الإقتصادية، وكذا إحداث دور الخدمات العمومية وخلق مراكز قروية جديدة تستوفي الشروط اللازمة للعيش الكريم وتتوفر على التجهيزات الضرورية؛

ثالثا: المساهمة في تسريع وتيرة إنجاز برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتمديد تدخلاتها والارتقاء بها إلى مستوى أعلى ومتقدم؛

رابعا: إحداث أقطاب تنموية في الوسط القروي كفيلة بخلق وتنويع الأنشطة الاقتصادية المذرة للدخل.

أما فيما يتعلق بقطاع السكنى والتعمير، فإن الوزارة ستستمر في تحقيق برنامجها الذي نذكر منه ما يلي:

أولا: المساعدة الهندسية المجانية لفائدة السكان بالمجال القروي؛

ثانيا: تغطية مجموعة من المراكز والتجمعات السكنية بتصاميم النمو؛

ثالثا: معالجة السكن غير اللائق من خلال إدماج بعض المراكز القروية والتجمعات السكنية المتاخمة للمدن في برنامج مدن بدون صفيح، وكذا تأهيل مجموع القصور والقصبات في إطار برامج معالجة السكن المهدد بالانهيار أو البرامج الاستعجالية؛

وأخيرا المنتوج الجديد الذي يتمثل في السكن الذي لا يزيد سعره أو قيمته عن 140 ألف درهم مع الإعفاء من كل الرسوم والضرائب، شكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

**المستشار السيد عابد شكيل:**

شكرا السيد الوزير على جوابكم الشامل والكامل، ونتمنى له التحقيق، إلا أننا في الوقت الذي تقولوا 2020، غادي نتسناوا حنا حتى ل2020 أش غادي نأكل السيد الوزير الآن؟

ثانيا: ماذا يقع الآن؟ الشباب العاطل بدون مناصب في العالم القروي، بدون دور الشباب، بدون ملاعب، ماذا يفعل؟ الإنسان إذا مصابش القوت ديالو غادي ياخذوا بوسائل أخرى، تلك الوسائل اللي حنايا متانبغيوش حتى... حنا متنرضاوش في البادية باش نقولو الفقر، إلى كانت تتقال هاذ الكلمة في العالم السياسي، حنا متنرضاوش نقولوها في العالم القروي، بل تنعتمدو على نفوسنا، حنا تنبغيو العمل تانبغيو نخدمو، الإنسان اللي مصابش خدمة ها حنا تنشوفو بأن الإجرام ها هو تايتقوا، ها حنا تنخسرو عليه أكثر ما يمكن نخلق به مناصب، السيد الوزير.

الشيء اللي أرغب فيه أنا، وهي السرعة، أنا عندي الثقة في الحكومة ديال صاحب الجلالة والنوايا ديالها الحسنة، بل أرى أن صاحب الجلالة بالمشاريع ديالو الكبرى، كل ذلك سيرجع علينا بالخير.

ولكن شبابنا ينتظر، تيشوف فالتلفزيون ماذا يقع في المدن؟ ماذا يجري في دول أخرى؟ هو ينتظر السرعة، السيد الوزير، أعطيوا الناس ما ياكلوا، أعطيوهم باش يخدموا، بغاوا القوت الحلال، وشكرا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

**السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية:**

السيد المستشار المحترم، نحن نشاطركم إحساسكم الكبير وأنتم تعبرون بهذه العاطفة عن العالم القروي، العالم القروي فيه 44% من سكان المغرب ومتيمكنليناش نسمحوا ف 44% من سكان المغرب.

فيما يتعلق بإستراتيجية تنمية العالم القروي في أفق 2020، هاذي إستراتيجية قائمة، ولكن غادي تعطي النتائج ديالها بشكل نهائي، وسيتم الانتهاء منها في سنة 2020 وماشي غادي يبداوا في سنة 2020.

ثالثا: بغيت نقول للمستشار المحترم، بأن العالم القروي تعاملات معه الحماية، وتعاملنا معه من عهد الاستقلال حتى لدابا، بكونه أنه يشكل مشكل وكونوا أنه يشكل عبء، في حين أن العالم القروي غني بموارد وغني بشبابه وغني بتراثه وغني بكل شيء، الذي ينقص العالم القروي هو الرؤية الواضحة، وهي التي جاءت في استراتيجيه تنمية العالم القروي ل2020.

إذن هناك رؤية، هذه الرؤية هي التي ينبغي تفعيلها، والبرامج التي تتضمنها هذه الإستراتيجية هي التي ينبغي تفعيلها.

إذن علينا أن نعبأ الموارد الطبيعية والبشرية، من خلال ماذا؟ من خلال مشاريع تنموية مندمجة، ومن خلال ماذا؟ من خلال إنجاح الالتقائية، ومن خلال ماذا؟ اعتبار العالم القروي حلا وليس مشكلا.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد الوزير، كما نشكركم على مساهمتكم معنا.

هكذا نكون قد أتينا على نهاية جدول أعمال اليوم، شكرا للجميع، ورفعت الجلسة.